

مدى فعالية لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في الأرباح من خلال

الأنشطة الفعلية للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة

بالبورصة المصرية.

د. مروة حسن محمد حسان

مدرس المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

مدى فعالية لجنة المراجعة في الحد من التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركات - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

د. مروة حسن محمد حسان

مدرس المحاسبة-كلية التجارة-جامعة المنصورة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة، في الحد من تلاعب الإدارة في الأرباح الحقيقية للشركة، من خلال إساءة استغلال سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية لها، وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦. بناء عليه، تقوم الدراسة باختبار علاقة خصائص فعالية لجنة المراجعة، المتمثلة في حجم لجنة المراجعة، واستقلاليتها، ودرجة نشاطها، والخبرة المالية والمحاسبية للأعضاء، وملكيتهم في أسهم الشركة، بممارسات التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة، من خلال القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية والإنتاج. وقد أظهرت نتائج الدراسة ممارسة إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للتلاعب في الأرباح الحقيقية بدرجات متفاوتة. من جانب آخر، لقد كشفت نتائج تشغيل نموذج الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، عن فعالية دور لجنة المراجعة في الحد من فرص تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين المقياس الكلي للتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، وكل من حجم لجنة المراجعة وملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة، ووجود علاقة معنوية سالبة بين ذلك المتغير والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة. كذلك أثبتت نتائج تشغيل نموذج الدراسة باستخدام المقياسين الفرعيين للتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية (النفقات التقديرية غير العادية وتكاليف الإنتاج غير العادية)، وجود علاقة معنوية بين كل منهما وخصائص فعالية لجنة المراجعة. بناء عليه، فإن نتائج الدراسة بشكل عام تدعم صحة فروض نظرية الوكالة، وبالتالي تؤكد على حقيقة تطور ممارسات حوكمة الشركات في السوق المصرية، مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى. وفي ضوء نتائج الدراسة، قدمت الباحثة عددا من التوصيات أهمها ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار ضوابط تتعلق بعدم جواز امتلاك أعضاء لجنة المراجعة أسهما بالشركة، حيث أن ذلك يؤثر بالسلب على فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة، وكذلك ضرورة عقد دورات تدريبية لأعضاء لجنة المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لتحسين قدرتهم على اكتشاف ممارسات التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية.

الكلمات المفتاحية: التلاعب من خلال الأنشطة الفعلية للشركة، النفقات التقديرية غير العادية، تكاليف الإنتاج غير العادية، خصائص فعالية لجنة المراجعة، نظرية الوكالة، البورصة المصرية.

The Effectiveness of Audit Committee in Mitigating Earnings Manipulation through Companies Real Activities- An Applied Study to Companies Listed on the Egyptian Exchange.

Abstract

This study aims to investigate the effectiveness of the monitoring role of the audit committee in mitigating management earnings manipulation, throughout the abuse of real activities related decision-making authority, applying to companies listed on the EGX during the period from 2014 to 2016. Accordingly, the study examines the relationship between, audit committee effectiveness characteristics, represented by audit committee size, audit committee independence, audit committee activity, financial and accounting expertise of audit committee members and their ownership in company stock, and real earnings manipulation practices, through discretionary expenditures and production related decisions. Results indicate that, management in the Egyptian business environment, practices real earnings manipulation at different degrees. On the other side, the results generated from processing the study model, using Path Analysis method, reveal the effectiveness of the role of audit committee, in mitigating the chances of management earnings manipulation, through decisions relating to real activities of companies listed on the EGX; as results indicate, that there is a significant direct relationship between the total measure of earnings manipulation through real activities and audit committee size and ownership in company stock, and a significant negative relationship with financial and accounting expertise of audit committee members. On the other hand, results indicate a significant relationship between the two sub-measures of earnings manipulation (abnormal discretionary expenditures and abnormal production costs) and audit committee effectiveness characteristics. These findings lends a general support to the Agency Theory claims, and raise the fact that there is an advancement in corporate governance practices in the Egyptian market, compared to other emerging markets. Based on study findings, the researcher provided a number of recommendations, the most important are, the need of the Egyptian Financial Supervisory Authority to develop regulations prohibiting ownership of company stock by audit committee members, as this has an adverse impact on the effectiveness of audit committee monitoring role, and the need for providing training to audit committee members in companies listed on the EGX, to improve their ability to uncover real earnings manipulation practices.

Keywords: Company Real Activities Manipulation, Abnormal Discretionary Expenditures, Abnormal Production Costs, Audit Committee Effectiveness Characteristics, Agency Theory, EGX.

١ . مقدمة

ينظر إلى رقم الربح المحاسبي على أنه المقياس الأساسي الذي يتم من خلاله تقييم نتائج أعمال الشركة ومن ثم كفاءة إدارتها في المحافظة على الاستثمارات وتنميتها، مما قد يكون دافعا للإدارة نحو

ابتكار طرق للتلاعب في هذا الرقم، للتدليل على نجاحها وتحسين سمعتها، ومقابلة توقعات الأطراف المعنية بأداء الشركة، وبالتالي تحقيق مكاسب خاصة مثل الزيادة في المكافآت الممنوحة للمديرين.

وبوجه عام ينظر الى سلوك التلاعب في الأرباح، على أنه مجموعة الخطوات التي تقوم بها الإدارة بشكل متعمد بهدف تضليل المستثمرين وغيرهم من الأطراف من أصحاب المصالح (Katmon and Al Farooque, 2017)، ويشير التلاعب من خلال الأنشطة الفعلية (RAM) Real Activities Manipulation، إلى قيام الإدارة بانتهاج إجراءات يتم من خلالها تغيير قيمة الأرباح التي يتم التقرير عنها في اتجاه معين، وذلك عن طريق تغيير توقيت أو هيكل العمليات التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية للشركة، مما يكون له تداعيات على دقة التقرير عن نتائج أعمال الشركة (Graham et al., 2012; Zang, 2005). ويشير كل من Roychowdhury (2006) و Chi et al. (2011)، إلى أن إدارات الشركات تستخدم الأنشطة الفعلية، مثل الأنشطة المتعلقة بعمليات البيع والإنتاج والاستثمار، والمصروفات الخاصة بأنشطة البحوث والتطوير والصيانة والدعاية والإعلان وغيرها، كوسيلة يتم من خلالها إدارة الأرباح الحقيقية للشركة. ومن ثم تختلف منهجية الإدارة في حالة التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة، عنها في حالة التلاعب في الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات، والتي تتم عن طريق استغلال مرونة الاختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية التي تمنحها معايير المحاسبة، في اختيار السياسات وعمل التقديرات المحاسبية التي من شأنها التأثير على رقم الربح (Zang, 2012). من جانب آخر، فإنه يمكن لإدارة الشركة ممارسة سلوك إدارة الأرباح الحقيقية للشركة على مدار الفترة المالية، في حين لا تتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات إلا في نهاية الفترة المالية.

وتشير العديد من الدراسات (e.g., Hashim and Devi, 2007; Chen et al., 2015; Ramachandran et al., 2015; Katmon and Farooque, 2017)، إلى أن تلاعب الإدارة في الأرباح يشوه جودة المعلومات المحاسبية، ويحد من جدوى الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة من قبل أصحاب المصالح وعلى رأسهم المستثمرين والمقرضين، مما يترتب عليه زيادة تكلفة الحصول على تمويل، نتيجة زيادة المخاطرة المترتبة على الشك في جودة المعلومات الموجودة بالتقارير المالية التي تصدرها الشركات. وترى الباحثة أن ضعف الرقابة على سلوك المديرين، قد يؤدي إلى زيادة انتشار ممارسات إدارة الأرباح وخاصة تلك التي تتم من خلال التلاعب في الأنشطة الفعلية/الحقيقية التي تقوم بها الشركات، ومن ثم الإضرار بمصالح المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الأطراف المعنية بأداء الشركة، فضلا عن تدهور أداء الشركة في المستقبل. في ذات السياق، أشار عدد من الباحثين (Kao et al., 2009; Katmon and Farooque, 2017)، إلى أن ممارسات إدارة الأرباح يكون لها آثارا سلبية على أداء الشركات على المدى الطويل، والدليل على ذلك سقوط العديد من الشركات الكبرى مثل إنرون و وورلد كوم وغيرها، والانهيارات التي طالت عددا من أسواق المال العالمية، والتي كان السبب الرئيسي وراءها، هو انتهاج إدارات الشركات ممارسات التلاعب في الأرباح على مدار سنوات، والتأخر في اكتشاف ذلك، مما أدى إلى تراكم أثرها. بناء عليه، تزايد الاهتمام بضرورة تفعيل دور آليات الحوكمة

الداخلية، والتي تعد لجنة المراجعة من أهمها، بهدف إحكام الرقابة على المديرين، ودعم نظم المراجعة الداخلية واستقلالية المراجع الخارجي، وبالتالي تقليص فرص الإدارة في التلاعب في الأرباح لتضليل مستخدمي التقارير المالية للشركات، التي تعتمد على تقارير الشركات في اتخاذ القرارات، وعلى رأسها المستثمرين والمقرضين، الأمر الذي يتفق مع منطلقات نظرية الوكالة التي تنظر إلى آليات الحوكمة، كأحد الأدوات الأساسية للرقابة على سلوك المديرين، والتي يمكن الاعتماد عليها في الحد من مشكلة تضارب المصالح، وعدم تماثل المعلومات بين المديرين وغيرهم من الأطراف المعنيين بأداء الشركة، ومن ثم تخفيض تكاليف الوكالة (Oyerogba et al., 2017; Katmon and Farooque, 2017).

من جانب آخر، إن غالبية الدراسات التي تناولت مدى فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح، قد تناولت أسواق المال المتقدمة (e.g., Klein, 2002; Bedard et al., 2012; Ramachandran et al., 2012; Ghosh et al., 2010; Carcello et al., 2006; et al., 2004)، في حين تناول عدد محدود نسبياً من الدراسات تلك العلاقة في الأسواق الناشئة (e.g., Ongore, 2011; Ebrahim et al., 2014; Albert, 2015; Salloum et al., 2015; Oyerogba et al., 2017; Katmon and Farooque, 2017). علاوة على ذلك، تشير عدد من تلك الدراسات إلى زيادة احتمال وجود قصور في وظيفة الرقابة على سلوك المديرين من قبل مجالس إدارات الشركات واللجان التابعة لها في الأسواق الناشئة، مما يضعف من فعالية تلك اللجان في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة (Adams and Mehran, 2003; Ongore, 2011; Salloum et al., 2015; Oyerogba et al., 2017).

ومن ثم في ضوء تلك النتائج، وفي ظل عدم كفاية الدراسات التطبيقية التي اختبرت مدى فعالية لجان المراجعة في الحد من سلوك إدارة الأرباح على مستوى الأسواق الناشئة، وتباين نتائجها، تتبع أهمية دراسة مدى فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة في الحد من تلاعب المديرين في أرباح الشركات، من خلال إدارة الأنشطة الفعلية في سوق المال المصري، وذلك لعدة اعتبارات أهمها اعتبار سوق المال المصري من أهم الأسواق الناشئة، والتي حرصت على مواكبة أفضل الممارسات في مجال حوكمة الشركات منذ عام ٢٠٠١، حيث تم إعداد أول تقرير عن ممارسات حوكمة الشركات في مصر، بواسطة البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال والبورصة المصرية، والذي خلص إلى توافق أغلب القوانين المصرية ولوائحها التنفيذية (قانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وقانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وغيرها من القوانين)، مع متطلبات الحوكمة الجيدة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي ٢٠٠٢ صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصري، المتعلق بقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الذي نص في مادته رقم (٧)، على وجوب تعيين شركات المساهمة المقيدة بالبورصة، للجنة مراجعة يتم اختيارها من بين أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجال عمل الشركة. ونظراً لدور الحوكمة في دعم الشفافية والإدارة الرشيدة بما يخدم مصالح كافة الأطراف المعنية بأداء الشركة، في ٢٠٠٥ تم إصدار أول دليل لحوكمة الشركات في مصر،

والذي كان آخر تحديث له في يوليو ٢٠١٦، حتى يواكب أفضل ممارسات الحوكمة التي توليها المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل والمستثمرين بالغ الاهتمام، والذي بموجبه يتعين قيام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة، وعلى أن يكون عضو منهم على الأقل لديه معرفة بالشئون المالية والمحاسبية (مركز المديرين المصري، ٢٠٠٥؛ ٢٠١١؛ الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦). من جانب آخر، فإن المعلومات التفصيلية عن خصائص وتشكيل لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، أصبحت متاحة منذ عام ٢٠١٤ حيث ألزمت المادة ٤٠ من قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الشركات بالبورصة المصرية، الشركات المقيدة بضرورة الإفصاح عن تلك المعلومات، مما يبرر قيام الباحثة بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، خاصة وأن الدراسات السابقة التي تناولت تلك العلاقة في البيئة المصرية (صالح، ٢٠١٠؛ هلال، ٢٠١٢)، قد اقتصر فقط على بعض المتغيرات مثل الاستقلالية والنشاط بالتطبيق على ٤٥ شركة فقط من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ في دراسة صالح (٢٠١٠)؛ و الاستقلالية والخبرة وعدد الاجتماعات بالتطبيق على ٥٠ شركة، اقتصر فقط على قطاعات التشييد ومواد البناء، والعقارات، والأغذية والمشروبات في دراسة هلال (٢٠١٢)، حتى أن ذلك الباحث لم يتمكن من الحصول على البيانات المتعلقة بخصائص لجنة المراجعة، نظرا لعدم قيام الشركات بتوفيرها من خلال التقارير التي تصدرها في وقت دراسته، مما اضطره إلى الاعتماد على أسلوب المقابلات الشخصية. كذلك فإن أي من الدراستين لم تعتمد على قياس التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية كما في الدراسة الحالية، بل اعتمدتا على أسلوب الاستحقاقات، ولم تتفقا في النتائج.

بناء على ما تقدم، ترى الباحثة أن هناك ما يبرر القيام بهذه الدراسة، التي تختبر مدى فعالية لجنة المراجعة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية، من خلال تحكم الإدارة في القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك باستخدام بيانات حديثة ودقيقة، تشمل كافة المتغيرات التي اتفق جمهور الباحثين والإصدارات المختلفة لقواعد حوكمة الشركات على المستويين الدولي والمحلي، على كونها تتحكم في فعالية لجنة المراجعة، والتي تتمثل في حجم واستقلالية ونشاط لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها، وملكيتهم في أسهم الشركة، إضافة إلى قياس التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، وليس من خلال الاستحقاقات، كما في الدراسات السابقة الأخرى.

٢. طبيعة المشكلة

لقد أدت الانتقادات الحادة التي تعرض لها القائمون على مهنة المحاسبة، والجهات التنظيمية المسؤولة عن وضع الضوابط التي يجب أن تعمل من خلالها الشركات المقيدة في أسواق المال خلال السنوات الماضية، خاصة بعد الفضائح المالية التي تعرضت لها العديد من الشركات، والانهيارات التي طالت العديد من أسواق المال، والتي كان المسبب الرئيسي لها السلوك الانتهازي للمديرين وتعمدهم

تضليل مستخدمى التقارير المالية من مساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، أن زاد الوعي وتعالنت الأصوات بضرورة زيادة الشفافية وأهمية وجود رقابة صارمة على سلوك الإدارة، حتى تعود الثقة في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي تصدرها الشركات (Katmon and Farooque, 2017). من هنا زاد الاهتمام بتفعيل دور لجنة المراجعة في الرقابة على سلوك الإدارة، للحد من الممارسات الانتهازية لها (Zalata and Roberts, 2016).

ووفقا لنظرية الوكالة، فإن تعدد الأطراف المهتمة بأداء الشركة والتي ليست لديها صلاحيات اتخاذ القرارات وتحديد سياسات الشركة، قد أدى إلى تشعب العلاقات وزيادة التعقيد الناتج عن تضارب المصالح، ومن ثم فإن لجنة المراجعة عند قيامها بدورها في الإشراف والرقابة على سلوك الإدارة بشكل سليم وفعال، سوف تحد من مشاكل الوكالة، من خلال حماية حقوق كافة أصحاب المصالح من سوء استغلال الإدارة، عن طريق حماية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمراجعين، وكذلك عن طريق دورها الاستشاري فيما يتعلق بالنواحي القانونية والتشغيلية، وتقييم نظام الرقابة الداخلية بالشركة والأداء المحاسبي بها والتخصيص الكفء لمواردها، الأمر الذي يسهم في زيادة جودة التقارير المالية، ومن ثم يحد من مشاكل الوكالة (Klein, 2002; Bradbury et al., 2006; Hardwick et al., 2011; Naseem et al., 2017).

في ضوء العرض السابق، يتضح أن زيادة الاهتمام بتفعيل دور الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، والتي تعد لجنة المراجعة من أهمها، كان الدافع الأساسي من ورائها هو تقليص فرص استغلال الإدارة للصلاحيات الموكلة اليها، من أجل تحقيق منافع ذاتية على حساب الأطراف المعنية بأداء الشركة. وليس أدل على ذلك من استغلال الإدارة صلاحيات اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تتعلق بأنشطة الشركة الفعلية، مثل الاستثمار والإنتاج والبيع، وتوقيت القرارات المتعلقة بأنواع محددة من المصروفات مثل مصروفات الصيانة والبحوث والتطوير والدعاية والإعلان وغيرها، في التلاعب في أرباح الشركة للوصول إلى رقم الربح المستهدف، ومن ثم تضليل أصحاب المصالح، الذين يعتمدون على التقارير المالية للشركة في اتخاذ قراراتهم، خاصة وأن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية غالبا ماتوفر غطاءا للتلاعب في الأرباح من الصعب اكتشافه مقارنة بحالة وجود معايير محاسبية محكمة، لايمكن التلاعب في تطبيقها، دون اكتشاف ذلك من قبل المراجعين والجهات الرقابية (Gunny, 2010; Chan et al., 2015; Anagnostopoulou and Tsekrekos, 2017).

وعلى الرغم من وجود شبه اتفاق عام بين الباحثين حول دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح على مستوى أسواق المال المتقدمة، إلا أن عددا من الدراسات التي تناولت تلك العلاقة في الأسواق الناشئة، تشير إلى زيادة احتمال وجود قصور في وظيفة الرقابة على سلوك المديرين من قبل مجالس إدارات الشركات واللجان التابعة لها بالأسواق الناشئة، مما يضعف من فعالية تلك اللجان في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين (Adams and Mehran, 2003; Salloum et al., 2015; Ongore, 2011; Oyerogba et al., 2017). معنى ذلك أن توافر خصائص فعالية

لجنة المراجعة ليست ضماناً كافية لفعالية دورها الرقابي في الأسواق الناشئة، والتي تعد السوق المصرية واحدة منها، خاصة فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركات، والتي تحتاج إلى رقابة صارمة على المديرين من قبل لجان المراجعة لاكتشافها حال حدوثها. كذلك تتطلب فهم كامل لمهام لجنة المراجعة من قبل أعضائها حتى لا تصبح فريسة سهلة يمكن قيادتها بواسطة مديري الشركات. ومن ثم في ضوء تلك النتائج، وفي ظل الندرة النسبية في الدراسات التطبيقية التي اختبرت مدى فعالية لجنة المراجعة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الفعلية، خاصة على مستوى الأسواق الناشئة، وتباين نتائجها، تتبع أهمية الدراسة الحالية، خاصة وأن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية أصبحت ملزمة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بخصائص وتشكيل لجان المراجعة منذ عام ٢٠١٤ وفقاً للمادة ٤٠ من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.

بناء على العرض السابق، يمكن صياغة تساؤلي الدراسة على النحو التالي:

س١: هل تقوم إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بالتلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية؟

س٢: هل تؤثر خصائص لجنة المراجعة على فعالية دورها في الحد من تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل، مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

س٢-أ: هل يؤثر حجم لجنة المراجعة على فعالية دورها في الحد من تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

س٢-ب: هل تؤثر استقلالية لجنة المراجعة على فعالية دورها في الحد من تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

س٢-ج: هل يؤثر نشاط لجنة المراجعة على فعالية دورها في الحد من تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

س٢-د: هل تؤثر الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على فعالية دورها في الحد من تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

س٢-هـ: هل تؤثر ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة على فعالية دورها في الحد من تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

٣. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في اختبار مدى فعالية لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين، والمتمثل في استغلال الصلاحيات الممنوحة لهم، في اتخاذ قرارات بهدف التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات. ويتضمن الهدف الرئيسي للدراسة مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

١. رصد ظاهرة التلاعب في الأرباح بواسطة الإدارة، من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات، وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
٢. اختبار مدى فعالية لجان المراجعة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركات في البيئة المصرية، وذلك من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين خصائص فعالية لجنة المراجعة المتمثلة في حجم واستقلالية ونشاط لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها وملكيتهم في أسهم الشركة، بممارسات التلاعب في الأرباح من خلال القرارات الإدارية المتعلقة بكل من النفقات التقديرية (البحوث والتطوير والدعاية والإعلان والمصروفات العمومية والبيعية والإدارية)، والإنتاج.
٣. اختبار مدى نجاح نظرية الوكالة في تفسير علاقة خصائص فعالية لجنة المراجعة، بسلوك التلاعب في الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الفعلية، في السوق المصرية التي تعد أحد أهم الأسواق الناشئة.
٤. أهمية الدراسة

نظرا لخطورة التداعيات المترتبة على سلوك إدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات، من خداع وتضليل لمستخدمي التقارير المالية، لما تتطوي عليه هذه الأفعال من تزيف للحقائق، تتبع أهمية الدراسة الحالية في ظل الحاجة لمزيد من الأبحاث، على مستوى الأسواق الناشئة، التي تتناول ظاهرة التلاعب في الأرباح- خاصة من خلال الأنشطة الفعلية، ودور لجان المراجعة في الحد من ذلك السلوك، ومن هنا جاء اختيار السوق المصرية لدراسة تلك الظاهرة، باعتبارها إحدى أهم هذه الأسواق. من جانب آخر، من المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في مساعدة متخذي القرار بالهيئات التنظيمية في مصر، مثل الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية في اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تشديد الرقابة على الشركات، لضمان تفعيل الدور الرقابي للآليات الداخلية لحوكمة الشركات، والتي تأتي لجنة المراجعة في مقدمتها، بهدف زيادة جودة التقارير المالية التي تعدها الشركات، والحد من استغلال إدارتها للسلطات الممنوحة لها، في تزيف الحقائق الخاصة بنتائج نشاط الشركات بهدف تحقيق منافع ذاتية و/أو مقابلة توقعات الأطراف ذات الصلة بالشركة، ومن ثم، تجنب أحد الأسباب الرئيسية وراء الانهيارات المالية وحالات الإفلاس، الناجمة عن عدم اكتشاف تلاعب إدارات الشركات في الأرباح.

٤. منهجية الدراسة

يعتمد البحث على الجمع بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي في إجراء الدراسة النظرية والتطبيقية. حيث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في عمل مسح للمصادر المكتبية، والدراسات

السابقة العربية والأجنبي، وإصدارات المنظمات العلمية والمهنية، والقوانين واللوائح المنظمة لممارسات حوكمة الشركات والتقرير المالي والأنشطة الاقتصادية في الشركات المقيدة بالبورصة، وذلك بهدف دراسة وتحليل ما ورد في الفكر المحاسبي، فيما يتعلق بممارسات التلاعب في الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الفعلية للشركات و خصائص فعالية لجنة المراجعة، ودورها في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح، ومن ثم يتم اشتقاق فرضيات الدراسة. ثم يلي ذلك الاعتماد على المنهج الاستقرائي في اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء دراسة تطبيقية، باستخدام البيانات المستخرجة من التقارير التي تصدرها الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

٥. خطة الدراسة

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحقيق الهدف منها، سوف يتم تنظيم الأجزاء المتبقية منها على النحو التالي:

أولاً: الإطار النظري والدراسات السابقة.

ثانياً: فرضيات الدراسة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية.

رابعاً: النتائج والتوصيات.

٦. الإطار النظري والدراسات السابقة

٦-١ الإطار النظري

يمثل رقم الربح المحاسبي مؤشراً هاماً، يتم بناء عليه تقييم كفاءة المديرين في إدارة شؤون الشركة وزيادة قدرتها الكسبية وتعظيم قيمتها. وبالتالي، في ظل الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات المساهمة وإعطاء المديرين صلاحيات اتخاذ القرارات التشغيلية الخاصة بالشركة، قد يكون هناك دافعا للمديرين للتلاعب في الأرباح لمقابلة توقعات المساهمين والمقرضين وغيرهم من الأطراف المعنية بنتائج نشاط الشركة، بهدف تحقيق منافع ذاتية من وراء ذلك. من هنا برز الاهتمام خلال السنوات الأخيرة بقضية التلاعب في الأرباح ودوافعه وأدواته، وانعكاس ذلك على جودة التقارير المالية، خاصة بعد الانهيارات التي شهدتها أسواق المال العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الآسيوية، نتيجة فشل المراجعين وآليات الرقابة الداخلية بالشركات في اكتشاف مثل ذلك السلوك. ومن هنا، كان لتلك الكوارث المالية أكبر الأثر في حدوث صحو على المستويين المهني والتنظيمي لإعادة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث دفع ذلك الجهات المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة والمراجعة، إلى

القيام بمراجعة تلك المعايير وإصدار معايير جديدة وتنقيح المعايير الموجودة لضمان توافر المصادقية في التقارير المالية، وزيادة قدرة المراجعين على اكتشاف التلاعب في الحسابات. على الجانب الآخر، اهتمت الجهات التنظيمية على مستوى أسواق المال العالمية بتطوير أنظمة الرقابة، بهدف ضمان التطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وزاد الاهتمام خاصة في السنوات الأخيرة بتفعيل دور آليات الحوكمة الداخلية والتي تأتي لجنة المراجعة في مقدمتها، من أجل الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة التقارير المالية للشركات.

١-١-٦ لجنة المراجعة

مما لا شك فيه أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يعزز من فعالية الدور الإشرافي والرقابي لمجلس الإدارة واللجان التابعة له، بما يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تخفيض مشاكل الوكالة، من خلال التوفيق بين مصالح الإدارة وأصحاب المصالح، والحد من السلوك الانتهازي للمديرين، بهدف تحقيق منافع ذاتية لهم على حساب أصحاب المصالح؛ فمن الثابت، أن فشل آليات الحوكمة في اكتشاف التلاعب في الأرباح، ينعكس بالسلب على الكفاءة التشغيلية والقيمة الاقتصادية للمنشأة في الأجل الطويل، مما يهدد مستقبلها واستمراريتها.

وتعد لجنة المراجعة واحدة من أهم اللجان الفرعية التابعة لمجلس إدارة الشركة، والتي من المفترض ان تتمتع بالاستقلالية في عملها، ووفقا لدليل الحوكمة المصري ينبغي أن يكون واحدا على الأقل من بين أعضائها يتمتع بالخبرة في المجال المالي والمحاسبي (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٦). وتكون لجنة المراجعة مسؤولة عن عدد من المهام، أبرزها تقييم نظام الرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية المطبقة بالشركة، وكذلك الاطلاع على القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وتقديم توصية لمجلس الإدارة بشأن مراقب الحسابات الذي سيتولى أعمال المراجعة الخارجية بالشركة والأتعاب التي سيتقاضاها نظير مراجعة حسابات الشركة أو أية مهام أخرى تم الاتفاق عليها، والاطلاع على خطة المراجعة الخاصة بمراقب الحسابات ودراسة الملاحظات والتوصيات التي جاءت في تقريره ومتابعة ماتم بخصوصها. كذلك تتولى لجنة المراجعة مهمة التأكد من اتباع القوانين واللوائح، ودراسة الملاحظات والمخالفات الواردة من الأجهزة الرقابية ومتابعة ماتم بخصوصها.

ونظرا لأهمية الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة كأداة إشرافية ورقابية على جودة التقارير المالية التي تعدها الشركات، فقد أصبحت محل اهتمام الباحثين والعديد من الجهات التنظيمية والمهنية خلال العقدين الأخيرين، حيث أورد قانون ساربنز أوكسلي Sarbanes Oxley الذي أصدره الكونجرس الأمريكي في عام ٢٠٠٢ عقب الفضائح المالية التي منيت بها العديد من الشركات الكبرى الأمريكية، والتي كان أبرزها إفلاس شركة إنرون Enron، تعريف للجنة المراجعة على أنها لجنة يتم تكوينها من قبل مجلس الإدارة وتضم عددا من أعضائه، بهدف الرقابة على أعمال المحاسبة وإعداد التقارير المالية للشركة، وعلى أعمال المراجعة المتعلقة بها (Sarbanes Oxley Act, 2002). وقد حدد ذلك القانون

المهام التي يتوجب على لجنة المراجعة القيام بها والتي تتمثل في ترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتباعه ومتابعة علاقته بإدارة الشركة والتدخل في حالة حدوث تعارض بينهما، وأكد على ضرورة تمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية وضرورة تمتعهم بالخبرة المالية، حتى يتسنى لهم فهم متطلبات تطبيق معايير المحاسبة، وتمتعهم بالخبرة في مجال اعداد ومراجعة القوائم المالية وشئون الرقابة الداخلية والفهم الواضح لوظيفة المراجعة الداخلية. في سياق آخر، لقد أشار التقرير الذي أصدرته لجنة بلو ريبون Blue Ribbon إلى أن لجنة المراجعة تعد بمثابة حجر الزاوية لضمان التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات، وأن لها دورا هاما في الحد من ممارسات الغش والتلاعب بالتقارير المالية (Blue Ribbon Committee Report, 1999).

وفيما يتعلق بفعالية لجنة المراجعة، فقد اتفق عدد من الباحثين (e.g., DeZoort et al., 2012; Sierra Garcia et al., 2002)، على أنها تتطلب توافر التأهيل المناسب في أعضائها، وأن تتاح لهم الصلاحيات والموارد اللازمة لحماية حقوق أصحاب المصالح، عن طريق ممارسة اللجنة لدورها الإشرافي والرقابي على نحو سليم، الأمر الذي يتطلب التأكد من موثوقية التقارير المالية، وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتتمثل أهم الخصائص التي يوجد شبه اتفاق بين الباحثين حول تأثيرها على فعالية الدور الإشرافي والرقابي للجنة المراجعة في، حجم لجنة المراجعة واستقلالية أعضائها، ونشاط اللجنة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها وملكيتهم في أسهم الشركة.

وفيما يتعلق بحجم لجنة المراجعة، فهناك شبه اتفاق بين الإصدارات المختلفة الخاصة بقواعد وإرشادات حوكمة الشركات، على ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء (Cadbury Report, 1992; Blue Ribbon Committee Report, 1999; Sarbanes Oxley Act, 2002)، وإن كان دليل الحوكمة المصري لم يضع أي قيود تتعلق بعدد أعضاء لجنة المراجعة. وفيما يخص تأثير عدد أعضاء لجنة المراجعة على كفاءة وفعالية أدائها، فقد أشار العديد من الباحثين إلى أن حجم لجنة المراجعة له تأثير على قراراتها (Jensen, 1993; Lin et al., 2006; Rahman and Ali, 2006)، حيث يرى البعض أن اللجان صغيرة الحجم تكون أكثر قدرة على التواصل والتنسيق بين أعضائها، ومن ثم تكون أكثر كفاءة في أدائها لعملها مقارنة باللجان كبيرة الحجم (Sierra Garcia et al., 2012)، من منطلق أن اللجان كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة لسيطرة الإدارة. وفي المقابل يرى آخرون، أن زيادة أعضاء لجنة المراجعة قد تؤدي إلى إتاحة الفرصة لوجود تنوع في خبرات ومهارات أعضائها، مما يؤدي إلى زيادة كفاءتها (Krishna et al., 2011; Sharma and Iselin, 2012; Wilbanks et al., 2017).

وفيما يتعلق باستقلالية لجنة المراجعة، هناك اتفاق على مستوى البورصات والاصدارات الخاصة بقواعد الحوكمة بأهمية تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية لضمان نجاحها في تنفيذ المهام الموكلة اليها. وتشير استقلالية عضو لجنة المراجعة إلى عدم ارتباطه بأية علاقة مالية أو غير مالية بالشركة، من شأنها أن تؤثر على أحكامه وقراراته بصفته عضوا بلجنة المراجعة (Sarbanes-Oxley

(Act, 2002)، كما أشار تقرير لجنة Blue Ribbon (1999)، إلى أن عضو لجنة المراجعة المستقل هو الشخص الذي لارتبطه بالإدارة أية علاقة يمكن أن تؤثر عليه في أدائه لمهامه. حتى أن بعض القوانين مثل قانون Sarbanes–Oxley بالولايات المتحدة الأمريكية والإصدارات المهنية مثل تقرير لجنة Blue Ribbon تشترط استقلالية جميع أعضاء لجنة المراجعة. وفي مصر أشارت الإصدارات المختلفة لدليل حوكمة الشركات إلى أهمية تمتع لجنة المراجعة بالاستقلالية، حيث يجب أن يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين أو من خارج الشركة، بل واشترطت الإصدارات السابقة لدليل حوكمة الشركات المصري الا يقل عدد الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة عن ثلاثة أعضاء (مركز المديرين المصري، ٢٠٠٥؛ ٢٠١١). من جانب آخر، لقد أكد العديد من الباحثين على أهمية استقلالية أعضاء لجنة المراجعة في دعم قوة اللجنة وفعاليتها في أداء وظائفها الإشرافية والرقابية، وحمايتها من سيطرة الإدارة (Yang and Krishnan, 2004 ; Bedard et al., 2004 ; e.g., Sierra Garcia et al., 2012; 2005؛ هلال، ٢٠١٢).

وفيما يتعلق بنشاط لجنة المراجعة فقد أوصت العديد من الإصدارات الخاصة بقواعد الحوكمة بما فيها دليل الحوكمة المصري بأهمية عقد لجنة المراجعة اجتماعات دورية بما لا يقل عن أربعة اجتماعات خلال العام (e.g., Blue Ribbon Committee, 1999; NACD, 2000). وفي الغالب يتم استخدام عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة خلال العام كمقياس لنشاطها، حيث أن عدد الاجتماعات يمكن اعتباره مقياس لكفاءة وحرص وقدرة لجنة المراجعة على الوفاء بمسئولياتها، ودلالة على تخصيصها الوقت الكافي لدراسة شئون الشركة، واتخاذ مايلزم من أجل تصحيح أي قصور من شأنه أن يهدد جودة التقارير المالية للشركة (Ghosh et al., 2010 ؛ هلال، ٢٠١٢). وفي ذلك السياق، أشارت لجنة Blue Ribbon (1999) إلى أنه ينبغي على لجنة المراجعة عقد اجتماعات مع كل من الإدارة التنفيذية والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي بصورة منفصلة، وذلك لضمان توافر الشفافية والصراحة في مناقشة التقرير عن أية تجاوزات محاسبية، أو أية قيود على عمل المراجع الخارجي. وعلى مستوى البحوث الأكاديمية، لقد أشار عدد من الباحثين إلى أهمية نشاط لجنة المراجعة في زيادة قدرتها على دعم جودة التقارير المالية التي تنتجها الشركة، بالإضافة إلى دعم جودة تقرير المراجع الخارجي (Xie et al., 2003; ; Ghosh et al., 2010; Hossain et al., 2011). على الجانب الآخر، أشارت دراسة Ghosh et al. (2010) إلى أن زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة، قد يكون مؤشرا لوجود مشاكل تتعلق بجودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة، فهناك توافق بين الإصدارات المختلفة الخاصة بممارسات الحوكمة الجيدة حول أهمية توافر الخبرة المالية لدى أعضاء لجنة المراجعة (Blue Ribbon Committee, 1999; Sarbane–Oxley Act, 2002). وقد أكد دليل حوكمة الشركات المصري على ذلك، حيث أشار إلى ضرورة وجود عضو واحد على الأقل ممن لديه خبرة مالية ومحاسبية (مركز المديرين المصري، ٢٠٠٥؛ ٢٠١١؛ الهيئة العامة للرقابة المالية،

٢٠١٦). وتقيد الخبرة المالية والمحاسبية لعضو لجنة المراجعة تمتعه بالتأهيل العلمي والعملية، مما يدعم قدرته على فهم وتطبيق القواعد والمعايير المحاسبية، ومراجعة القوائم المالية وتحليلها، وتقييم موضوعية تقديرات الإدارة وأحكام مراقب الحسابات، وفهم إجراءات الرقابة الداخلية، إضافة إلى وعيه بمسئوليات لجنة المراجعة، وبالتالي تتطلب الخبرة المالية والمحاسبية، حصول عضو لجنة المراجعة على شهادة في المحاسبة، وعمله في مجال المحاسبة لعدد من السنوات، حتى يستطيع الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية وأعمال المراجعة الداخلية، ودراسة ملاحظات المراجع الخارجي ومتابعة ماتم بشأنها (Blue Ribbon Committee, 1999; Sarbane–Oxley Act, 2002). وعلى مستوى البحوث الأكاديمية، فقد أكد العديد من الباحثين على أهمية تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة المالية والمحاسبية في زيادة كفاءتهم الرقابية، نتيجة تمتعهم بالمعرفة العلمية والخبرة العملية ووعيهم بأهمية دورهم الرقابي وحرصهم على بناء سمعتهم (Xie, 2003; Yang and Krishnan, 2005; Dhaliwal et al., 2010; Hardwick et al., 2011; Hossain et al., 2011; Sharma and Iselin, 2012; Wilbanks et al., 2017).

وأخيرا فيما يتعلق بملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة، فإنه على الرغم من وجود بعض الإشارات في الإصدارات المختلفة التي ترى أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تتطلب عدم وجود ارتباط بينهم وبين الشركة (Sarbanes–Oxley Act, 2002)، إلا أنه لا توجد إشارة صريحة في الإصدارات الخاصة بمتطلبات الحوكمة الجيدة، بما فيها دليل حوكمة الشركات المصري، بأن امتلاك أعضاء لجنة المراجعة أسهما بالشركة يتعارض مع وظيفتهم الرقابية والإشرافية على أعمال المحاسبة والمراجعة بها. وعلى مستوى البحوث الأكاديمية، أفاد عدد من الباحثين (e.g., Lee et al., 2004; Yang and Krishnan, 2005; Lin and Hwang, 2010; Ghosh et al., 2010)، بأن ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة تزيد من احتمال قيامهم بدورهم الرقابي على أكمل وجه بما يضمن حماية مصالح المساهمين، وبما يجد من فرص الفساد المالي، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى بيئة التطبيق، حيث تقل احتمالات تأثر سلوك أعضاء لجنة المراجعة بملكيتهم لأسهم في الشركة في الأسواق المتقدمة.

في ضوء ما تقدم يتضح أن لجنة المراجعة في حال قيامها بالأدوار المنوطة بها بشكل سليم، فمن شأنها أن تكون خط الدفاع الأول الذي يحول دون استغلال الإدارة سلطة اتخاذ القرارات الممنوحة لها في خدمة مصالحها الذاتية، على حساب مستخدمي التقارير المالية. وبالتالي فإن لجنة المراجعة إذا توافر لديها الفهم الواضح لمهامها وقامت بتنفيذها بكفاءة وفعالية، سوف يؤدي ذلك إلى توفير مخرجات محاسبية تتسم بالمصداقية، بما يدعم الدور الرقابي لمجلس الإدارة، باعتبار لجنة المراجعة واحدة من أهم اللجان التابعة له، إضافة إلى دورها في تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وعدم إعطاء الإدارة فرصة ممارسة أية ضغوط تؤثر على نطاق عمل المراجع الخارجي، فضلا عن دعم

وتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية، وزيادة الشفافية وتجنب حدوث مخالفات من شأنها الإضرار بسمعة الشركة، وخلخلة الثقة في المعلومات الموجودة بالتقارير التي تصدرها.

٦-١-٢ التلاعب في الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الفعلية للشركات

لقد قام العديد من الباحثين بتعريف إدارة الأرباح أمثال Ghosh et al. (2010) و Zang (2012) و Ramachandran et al. (2015)، وقد اتفقت كافة التعريفات على أن إدارة الأرباح تعد ممارسات متعمدة من قبل الإدارة، تهدف إلى التأثير على رقم الربح والتقارير عنه بما يخدم أهداف الإدارة ومصالحها الذاتية، حتى لو أدى ذلك إلى تضليل مستخدمي التقارير المالية للشركة.

وبوجه عام اتفق جمهور الباحثين على وجود ثلاثة دوافع رئيسية، غالبا ما تكون وراء انتهاج الإدارة سلوك التلاعب في الأرباح، وهي الدوافع التعاقدية والدوافع التنظيمية ودوافع سوق المال (latridis and Kadorinis, 2009; Franz et al., 2014; Katom and Farooque, 2017). ويتولد النوع الأول من الدوافع في حالة تأثر الاتفاقات التعاقدية بين الشركة وكل من الإدارة والمقرضين بالنتائج المحاسبية للشركة، مثل حالات تجنب مخالفات عقود المديونية وتعظيم الحوافز الإدارية (Huang et al., 2013; Franz et al., 2014). ويتولد النوع الثاني من الدوافع نتيجة سعي الإدارة إلى تجنب التكاليف السياسية، التي تحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال قرارات سيادية أو تنظيمية مثل الرقابة على الأسعار أو فرض ضرائب جديدة على الشركة، مما يؤثر بالسلب على قيمتها. كذلك يدخل ضمن نطاق الدوافع التنظيمية الرغبة في تخفيض المدفوعات الضريبية، من خلال إظهار أرباح الشركة بأقل من قيمتها الفعلية (Rahman et al., 2013؛ حسين، ٢٠١٦). وأخيرا يتولد النوع الثالث من الدوافع نتيجة حرص إدارة الشركة على الحفاظ على سمعتها وقدرتها التنافسية في سوق المال، وذلك عن طريق مقابلة توقعات المحللين الماليين بشأن أرباح الشركة، من خلال التقرير عن أرباح تتفق مع أو تزيد عن تلك التوقعات مما يدعم اسم الشركة وقيمتها السوقية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة أسعار تداول أسهمها (Ge and Kim, 2014). كذلك يدخل ضمن نطاق دوافع سوق المال رغبة الإدارة في تخفيض تكلفة رأس المال من خلال التلاعب في الأرباح، لتبدو مستقرة، لإعطاء صورة غير حقيقية عن انخفاض مستويات عدم التأكد والمخاطر المرتبطة بنشاط الشركة، وبالتالي تجنب طلب المستثمرين لعائد أعلى على الاستثمار، كما تشمل دوافع سوق المال التلاعب في الأرباح عند طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام بهدف التأثير على قرارات المستثمرين، حيث أشارت دراسة Henry et al. (2013) إلى التلاعب في الأرباح بزيادتها قبل طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام بهدف زيادة أسعار تلك الأسهم.

وفي الغالب تأخذ ممارسات إدارة الأرباح أحد شكلين؛ إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أو إدارة الأرباح الحقيقية (Gunny, 2010; Zang, 2012)، ومن ثم تختار الإدارة الاعتماد على أحدهما أو كلاهما وفقا لأهدافها. وتتم إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات عن طريق استغلال المرونة التي

تتيحها المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما بشأن الاختيار بين بدائل السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية، وعند إجراء التقديرات المحاسبية، وتبويب البنود المحاسبية مثل تبويب بعض البنود غير العادية على أنها بنود عادية عند تسجيل المعاملات، بهدف التأثير على رقم الربح المنشور (Lan and Sun et al., 2014; Zalata and Roberts, 2016; Baatour et al., 2017). أما الشكل الثاني فيتمثل في إدارة الأرباح الحقيقية- محل اهتمام الدراسة الحالية- والتي يتعذر اكتشافها نظرا لأنها تقع ضمن نطاق الأنشطة الفعلية المعتادة للشركة، كما في حالة اتخاذ قرارات إدارية متعلقة بالتعاقدات وهيكل الصفقات التجارية وتوقيتاتها، حيث تقوم إدارة الشركة باستغلال سلطة اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، أو تقوم بتغيير توقيت بعض المصروفات من خلال تأجيلها أو تعجيلها. وبالتالي ينظر إلى إدارة الأرباح الحقيقية على أنها الانحرافات عن الممارسات التشغيلية العادية للشركة (Roychowdhury, 2006).

وتتم إدارة الأرباح الحقيقية للشركة من خلال المبيعات بزيادتها قبل نهاية الفترة المالية، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح وذلك عن طريق منح خصومات على الأسعار أو التساهل في شروط الائتمان، مما يتسبب في زيادة التدفقات النقدية في الفترة الحالية على حساب الفترات المستقبلية (Gunny, 2010; Manowan and Lyn, 2013; Achleitner et al., 2014; Doukakis, 2014; Ge and Kim, 2014). كما تتم إدارة الأرباح الحقيقية للشركة عن طريق التلاعب بالإنتاج من خلال زيادته، مما يؤدي إلى تخفيض نصيب الوحدة من التكلفة الثابتة، وبالتالي تخفيض التكلفة الإجمالية للوحدة ومن ثم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح (Gunny, 2010; Zang, 2012; Achleitner et al., 2014; Doukakis et al., 2014; Järvinen and Myllymäki, 2015). وتتم إدارة الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية من خلال خفضها، مثل قرار تخفيض نفقات البحوث والتطوير والدعاية والإعلان والمصروفات البيعية والإدارية والعمومية مما يؤدي إلى زيادة أرباح الفترة المالية (Gunny, 2010; Sun et al., 2014). كذلك يتم اتخاذ قرارات تتعلق بتوقيت بيع الأصول كوسيلة للتلاعب في الأرباح، حيث تختار الإدارة بيع الأصل عند حدوث ارتفاع في قيمته السوقية بهدف تحقيق أرباح إضافية، وبالتالي زيادة أرباح الفترة الحالية (Gunny, 2010). وتتم إدارة الأرباح الحقيقية للشركة من خلال إعادة شراء أسهم الشركة كوسيلة لمقابلة توقعات المحللين الماليين بشأن نصيب السهم من الأرباح، حيث أن مقابلة توقعات المحللين الماليين تدعم سمعة ومصداقية الشركة باعتبار ذلك مؤشرا لقدرة الشركة على النمو في المستقبل، مما يساعد على زيادة الطلب على أسهمها. وبالتالي فإن الزيادة في أسهم الخزينة تؤدي إلى ارتفاع نصيب السهم من الأرباح نتيجة تخفيض عدد الأسهم المتداولة (Burnett et al, 2012).

ويرى العديد من الباحثين أن تفضيل المديرين للتلاعب في الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الفعلية للشركة، يعد نتيجة لصعوبة اكتشافها من قبل المراجعين والجهات التنظيمية مقارنة بأسلوب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الذي يتم من خلال المعالجات المحاسبية، وبالتالي تزيد فرص اكتشافه

من قبل المراجعين في ظل وجود معايير محاسبية محكمة وقوانين صارمة، ومن ثم تعرض الشركات غير الملتزمة نفسها للمساءلة وفرض عقوبات عليها من قبل الجهات التنظيمية (Cohen et al., 2008; Gunny, 2010; Cheng et al., 2015; Anagnostopoulou and Tsekrekos, 2017)، وعليه فإن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية تكون أقل تكلفة (Chen et al., 2015). في سياق مشابه، أشار Cohen et al. (2008) إلى تحول المديرين بأمريكا إلى إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية بدلا من استخدام الاستحقاقات بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley في 2002.

بناء على العرض السابق، تخلص الباحثة إلى أن أساليب التلاعب في الأرباح الحقيقية غالبا ما تهدف إلى زيادة الأرباح، بهدف إخفاء مشاكل التشغيل و/أو إعطاء صورة غير حقيقية عن أداء الشركة من خلال تحقيق رقم الربح المستهدف. كذلك على عكس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، فإن التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال التحكم في القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة، يكون له تأثير على التدفقات النقدية للشركة. وقد أشار عدد من الباحثين السابقين (Roychowdhury, 2006; Zang, 2012; Baatour et al., 2017) إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية من خلال القرارات التشغيلية بهدف التأثير على رقم الربح في المدى القصير، يترتب عليها انخفاض أداء المنشأة في المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، تكرار تأجيل صيانة الآلات من أجل توفير نفقات الصيانة، سوف يترتب عليه زيادة الأعطال فيها وتوقفها، وبالتالي نقص الإنتاجية، مما يخلق أثارا مدمرة على مستقبل الشركة. نفس التأثير يمكن أن يخلفه منح خصومات وتيسيرات في السداد للعملاء من أجل زيادة المبيعات في نهاية السنة المالية الحالية، على الرغم من إمكانية البيع في بداية السنة المالية اللاحقة بشروط أفضل. كذلك أفاد Gunny (2005) إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية من خلال تخفيض النفقات التقديرية، تؤدي إلى انخفاض العائد على الأصول، وبالتالي تدهور الأداء المستقبلي للشركة. وفي دراسة لتأثير ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية على الأداء المستقبلي للشركة، توصل Vorst (2015) إلى وجود علاقة عكسية بين تلك الممارسات وأداء الشركة في المستقبل. كذلك توصلت دراسة Kim and Sohn (2013) إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية للشركة يترتب عليها زيادة تكلفة رأس المال، وذلك بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1987 إلى 2011، كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح الحقيقية للشركة تؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال بصورة أكبر مقارنة بتأثير إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات. وفي مصر قامت زين الدين (2012) بمقارنة أثر كلا من إدارة الأرباح الحقيقية والاستحقاقات على أداء الشركة مقاسا بالتدفقات النقدية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين إدارة الأرباح الحقيقية والتدفقات النقدية، في حين لم تثبت وجود علاقة معنوية بين الاستحقاقات والتدفقات النقدية في البيئة المصرية، وذلك يعد أمرا بديهيا، لأن ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية تعمل على تحسين أداء الشركة في المدى القصير.

وترى الباحثة أن تعذر اكتشاف التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة، يرجع بصفة أساسية إلى صعوبة الحكم على نوايا الإدارة الحقيقية من وراء القرارات ذات الصلة بالأنشطة الروتينية للشركة، مما

يشجع الإدارة على انتهاج تلك الممارسات من أجل تضليل مستخدمي التقارير المالية للشركة، حيث أفاد Wilson (2015) بأن إدارة الشركة تستغل حرية اتخاذ القرارات المتعلقة بأنشطة الشركة في التأثير على الأرقام المحاسبية المفصح عنها. من جانب آخر، ترى الباحثة أن اكتشاف التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية يتطلب جهداً إضافياً من قبل المراجع، الذي يتمثل دوره الأساسي في توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية للشركة تعبر بعدالة عن حقيقة مركزها المالي ونتيجة نشاطها خلال الفترة المحاسبية محل المراجعة، وأنه قد تم إعدادها وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية، ومن ثم ليس عليه مسؤولية مباشرة تتطلب منه تقييم دوافع الإدارة المتعلقة بتوقيت وهيكل الأنشطة المعتادة للشركة، وبالتالي فإن وجود لجنة مراجعة تتمتع بالكفاءة وتعي دورها في الإشراف والرقابة للتأكد من سلامة القرارات الإدارية على مدار السنة المالية، يمكن أن يكون أكثر فعالية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية للشركة، خاصة وأن إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية يمكن أن تتم في أي توقيت على مدار العام، في حين لا تتم إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات إلا في نهاية الفترة المالية.

٦-١-٣ نظرية الوكالة

تنشأ مشاكل الوكالة بصفة أساسية نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة، ووجود تعارض في المصالح بين المديرين - الذين يتم تفويض سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بأنشطة الشركة لهم - والأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة، حيث أنه وفقاً لهذه النظرية يتم النظر إلى الشركة على أنها سلسلة تقوم على مجموعة من العلاقات التعاقدية بين مجموعة من الأطراف المرتبطة بالشركة (المديرين، الملاك، الدائنين... إلخ)، والتي يسعى كل منها إلى تحقيق مصالحه الذاتية، حتى إذا كان ذلك على حساب مصالح الأطراف الأخرى، مما يترتب عنه وجود تعارض في المصالح تنجم عنه مشاكل الوكالة (Jensen and Meckling, 1976). ويرى Eisenhardt (1989)، أن نظرية الوكالة تقيد في التعامل مع مشكلة عدم قدرة أصحاب المصالح (الأصيل) على الحكم بشكل قاطع إذا ما كانت قرارات الإدارة (الوكيل) لا تشوبها الانتهازية وتغليب مصالحها الذاتية، وذلك عند وجود تعارض في المصالح بين الطرفين، أو عندما ترتفع تكلفة التأكد من نزاهة قرارات وتصرفات الإدارة. وبالتالي من أجل الحد من مشاكل الوكالة، كان من الضروري توفير مجموعة من الآليات، التي يتم من خلالها الإشراف والرقابة على سلوك المديرين، للحد من السلوك الانتهازي لهم، وحماية مصالح باقي الأطراف المرتبطة بالشركة (Jensen and Meckling, 1976; Fama and Jensen, 1983; Shleifer and Vishney, 1997). من هنا تبرز أهمية الدور الذي تلعبه آليات حوكمة الشركات في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين ومن ثم تخفيض فرصة التلاعب في الأرباح (Brennan, 2006). في سياق مشابه، أكد عدد من الباحثين (e.g. Baxter and Cotter, 2009; Kent et al., 2010; Arcot and Bruno, 2011; Katmon and Farooque, 2017) على أهمية الدور الرقابي لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة في الحد من تكاليف الوكالة. وتتفق الباحثة مع ذلك التوجه، حيث ترى تزايد أهمية آليات الحوكمة الداخلية وفي مقدمتها لجنة المراجعة، خاصة في أسواق المال الناشئة، حيث يقل

وعى المتعاملين مع السوق، الذين يعتمدون في أغلب الأحوال على رقم الربح كأساس لاتخاذ القرارات، مما قد يكون دافعا للإدارة للتلاعب في الأرباح بهدف مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية للشركات، ومن ثم تحقيق منافع ذاتية من وراء ذلك.

وإذا ما نظرنا إلى سلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة من خلال استغلال الإدارة سلطة اتخاذ القرارات المخولة إليها، في ضوء افتراضات نظرية الوكالة، نجد أن تعيين لجنة مراجعة تتميز بالكفاءة والفعالية، يمكن أن يلعب دورا أساسيا في الحد من مشاكل الوكالة الناتجة عن السلوك الانتهازي للإدارة، وسوء استغلالها للسلطات الممنوحة لها لتحقيق مصالحها الذاتية؛ حيث أن حجم لجنة المراجعة، وزيادة نسبة الأعضاء المستقلين بها، قد تحسنان من القدرة على التواصل والتنسيق بين الأعضاء، ونقلان من فرصة انقياد جميع أعضاء لجنة المراجعة للإدارة، وقد يسمح زيادة عدد الأعضاء بوجود تنوع في الخبرات، وبالتالي تزيد فعالية اللجنة في الإشراف والرقابة على سلوك المديرين، مما يحد من فرص تلاعب المديرين في الأرباح. وفيما يتعلق بنشاط لجنة المراجعة، فإن زيادة نشاط اللجنة من المفترض أن يؤدي إلى زيادة فعالية دورها الرقابي على السلوك الانتهازي للإدارة، مما يحد من سلوك التلاعب بالأرباح. كذلك فإن زيادة نشاط اللجنة قد يكون مؤشرا يدل على تلاعب الإدارة بالأرباح، مما يحفز اللجنة على زيادة اجتماعاتها لمناقشة أسباب وكيفية حدوث ذلك والنتائج المترتبة عليه، ومن ثم إعداد تقرير ورفع له لمجلس الإدارة بهذا الخصوص، وكذلك وضع حلول لضبط أداء الإدارة، لتفادي تكرار ذلك السلوك في المستقبل. من جانب آخر، فإن توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة تزيد من قدرتهم على تقييم نزاهة قرارات المديرين وتحديد الدافع الحقيقي من ورائها، مما يزيد من فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة، ويحد من فرص الإدارة في استغلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة كوسيلة للتلاعب في الأرباح، نظرا لزيادة احتمال اكتشافها بواسطة أعضاء اللجنة من ذوي الخبرة في المجال المالي والمحاسبي. كذلك فإن ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم بالشركة، من شأنها أن تؤثر على علاقة أعضاء لجنة المراجعة بإدارة الشركة، وتؤثر على تقييمهم لسلوك المديرين ونزاهة قراراتهم.

٦-٢ الدراسات السابقة

٦-٢-١ دراسات تناولت العلاقة بين حجم لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح

يرى العديد من الباحثين (e.g., Xie et al., 2003; Bedard et al., 2004; Lin et al., 2006; Kent et al., 2010; Sierra Garcia et al., 2012; Katmon and Farooque, 2017) أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يزيد من فعالية الدور الإشرافي والرقابي الذي تقوم به، الأمر الذي يتفق مع متطلبات قواعد حوكمة الشركات، وكذلك منطلقات نظرية الوكالة. في ذات السياق أشار Bedard et al. (2004) إلى أن زيادة عدد الأعضاء بلجنة المراجعة يزيد فرصة تنوع الخبرات والأفكار مما يساعد على زيادة قدرة لجنة المراجعة على اكتشاف وعلاج أية

مشكلات من شأنها أن تؤثر على جودة التقارير المالية. ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت علاقة حجم لجنة المراجعة بالحد من سلوك إدارة الأرباح، فقد توصل Lin et al. (2006) و Kent et al. (2010) و Sierra Garcia et al. (2012) إلى وجود علاقة سالبة بين حجم لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح، كذلك توصل Ghosh et al. (2010) و Lin and Hwang (2010) إلى أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة تحد من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات. في حين توصل Rahman and Ali (2006) إلى وجود علاقة موجبة بينهما، وتوصل كل من Xie et al. (2003) و Abbott et al. (2004) و Bedard et al. (2004) و Baxter and Cotter (2009) و Katmon and Elfarooque (2017) إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما. في ضوء ذلك، ترى الباحثة أن عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح، وكذلك نوع هذه العلاقة في حالة وجودها، يتطلب إعادة اختبارها للوقوف على حقيقتها.

٦-٢-٢ دراسات تناولت العلاقة بين استقلالية لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح

ينظر أصحاب المصالح إلى استقلالية أعضاء لجنة المراجعة على أنها ضمانة ضد انتهازية الإدارة، وأن تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية يزيد من فعاليتها في حماية حقوقهم (Bedard et al., 2004; Katmon and Farooque, 2017). وقد أكدت عدة دراسات على أهمية دور استقلالية أعضاء لجنة المراجعة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح، حيث توصلت دراسات Klein (2002) و Xie et al. (2003) و Kent et al. (2010) إلى وجود علاقة سالبة بين الاستقلالية والتلاعب في الأرباح. كذلك توصل Bedard et al. (2004) إلى أن زيادة استقلالية لجنة المراجعة تحد من التلاعب في أرباح الشركة بهدف إظهارها بأكبر من قيمتها الفعلية، وقد أيدت نتائج دراسة Bradbury (2006) et al. ذلك حيث توصلت إلى أن استقلالية لجنة المراجعة تحد من ممارسات التلاعب في الأرباح بهدف زيادتها، كذلك أفادت بأن فعالية لجنة المراجعة تتحقق فقط عندما يتمتع كافة أعضائها بالاستقلالية. كذلك توصلت دراستي Davidson et al. (2005) و Benkel et al. (2006) إلى زيادة فعالية تأثير استقلالية لجنة المراجعة واستقلالية مجلس الإدارة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح مقارنة بتأثير جودة المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية. علاوة على ذلك توصل Ghafran and O'Sullivan (2015) و Kallamu (2015) و Naseem et al. (2017) إلى أن استقلالية لجنة المراجعة تؤدي إلى سلامة الأداء المالي للشركة. كذلك توصلت دراستي صالح (٢٠١٠) وهلال (٢٠١٢)، إلى أن استقلالية لجنة المراجعة تقلل من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات بالتنسيق على الشركات المصرية. من جانب آخر، أفادت نتائج دراسات أخرى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة والتلاعب في الأرباح (Piot and Janin, 2007; Osama and Noguier, 2007; Baxter and Cotter, 2009; Sierra Garcia et al., 2012; Katmon and Farooque, 2017). في ضوء ذلك، ترى الباحثة أن عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول وجود علاقة بين استقلالية لجنة المراجعة

وممارسات التلاعب في الأرباح، وكذلك نوع هذه العلاقة في حالة وجودها، يتطلب إعادة اختبارها للوقوف على حقيقتها.

٦-٢-٣ دراسات تناولت العلاقة بين نشاط لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح

يعد نشاط لجنة المراجعة من أهم الخصائص التي يمكن من خلالها تقييم فعالية لجنة المراجعة، حيث أن ذلك يعد مقياسا لحرص اللجنة على الانعقاد لمناقشة الأمور المتعلقة بجودة التقارير المالية للشركة. في سياق مشابه، أشارت دراسة Katmon and Farooque (2017) إلى أن عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة يعد مقياسا أساسيا لفعاليتها باعتبارها دليل على حرص اللجنة على إعطاء الوقت الكافي لمناقشة الأمور المتعلقة بأعمال المحاسبة والمراجعة، وتحديد الأمور التي تحتاج لتدخل سريع من اللجنة من أجل ضمان القيام بدورها الإشرافي والرقابي على أكمل وجه. كذلك أفادت دراسة Laux and Laux (2009) بأن فعالية الدور الإشرافي للجنة المراجعة، تعكس الوقت والجهد الذي تبذله اللجنة في سبيل القيام بمهامها. وقد أكدت عدد من الدراسات على أهمية حرص لجنة المراجعة على عقد اجتماعات بصورة دورية في تقوية دورها الرقابي، ومن ثم زيادة فعاليتها في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح، حيث توصلت دراسات Xie et al. (2003) و Kent et al. (2010) و Hossain et al. (2011) و Sierra Garcia et al. (2012) إلى وجود علاقة عكسية بين نشاط اللجنة والتلاعب في الأرباح. من جانب آخر، توصلت دراسة Ghosh et al. (2010) إلى وجود علاقة طردية، وبالتالي فإن زيادة نشاط اللجنة يكون رد فعل لاكتشاف وجود تلاعب في أرباح الشركة، في حين توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية بينهما (Baxter and Cotter, 2009; Katmon and Farooque, 2017)، كما توصلت دراسة صالح (٢٠١٠) إلى ذات النتيجة بالتطبيق على الشركات المصرية، حيث لم تثبت نتائج الدراسة وجود علاقة بين نشاط لجنة المراجعة وجودة الأرباح، على الرغم من إثبات دراسة هلال (٢٠١٢) وجود علاقة عكسية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات. في ضوء ذلك، ترى الباحثة أن عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول وجود علاقة بين نشاط لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح، وكذلك نوع هذه العلاقة في حالة وجودها، يتطلب إعادة اختبارها للوقوف على حقيقتها.

٦-٢-٤ دراسات تناولت العلاقة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح

يساعد توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة على زيادة قدرتها على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. في ذات السياق أشارا Katmon and Farooque (2017) إلى أنه يتم الاعتماد على أعضاء لجنة المراجعة ممن لديهم خبرة مالية في الحكم على الموضوعات المتعلقة بالأداء المهني للمحاسبين والمراجعين، كذلك أفاد Xie et al. (2003) بأن أعضاء لجنة المراجعة ممن لديهم خبرة مالية يكونون أكثر دراية بطرق التلاعب في الأرباح. وقد أكدت عدد من الدراسات على أن توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة تسهم في زيادة فعاليتها، حيث توصل Xie et

al. (2003) إلى وجود علاقة عكسية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة والتلاعب في الأرباح. كذلك توصل Abbott et al. (2004) إلى أن وجود عضو واحد على الأقل بلجنة المراجعة يتمتع بالخبرة في مجال المحاسبة يحد من الممارسات المالية الغير سليمة. كذلك توصل Bedard et al. (2004) و Carcello et al. (2006) و Hossain et al. (2011) إلى أن الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة تحد من التلاعب في أرباح الشركة، كذلك توصلت دراسة هلال (٢٠١٢) إلى وجود علاقة سالبة بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات. من جانب آخر، لم تثبت دراسات Yang and Krishnan (2005) و Ghosh et al. (2010) و Katmon and Farooque (2017) وجود علاقة معنوية بين خبرة لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح. في ضوء ذلك، ترى الباحثة أن عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول وجود علاقة بين توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح، يتطلب إعادة اختبارها للوقوف على حقيقتها.

٦-٢-٥ دراسات تناولت العلاقة بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة وممارسات التلاعب في الأرباح

ينظر إلى ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة، على أنها من العوامل التي تسهم في زيادة فعالية اللجنة في الإشراف والرقابة على سلوك المديرين، وضمانة لقيامها بمهامها بالشكل الذي يحمى حقوق المساهمين، نظرا لحرصها على سلامة أداء الشركة لتجنب أي انخفاض في سعر تداول أسهمها (Lee et al., 2004; Ghosh et al., 2010). في ذات السياق أشارا Zalata and Roberts (2016) إلى أن امتلاك أعضاء لجنة المراجعة لأسهم بالشركة سيزيد من تضامنها مع المساهمين، وبالتالي يزيد من مستوى الرقابة على سلوك المديرين، بما يتفق مع منطلقات نظرية الوكالة. وقد أكدت دراسة Klein (2002) على ذلك، حيث توصلت إلى وجود علاقة سالبة بين وجود كبار مساهمين ضمن لجنة المراجعة وإدارة الاستحقاقات. من جانب آخر، توصلت دراسات Bedard et al. (2004) و Yang and Krishnan (2005) و Lin and Hwang (2010) إلى وجود علاقة موجبة بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم بالشركة والتلاعب في الأرباح، في حين لم تثبت دراسة Ghosh et al. (2010) وجود علاقة. في ضوء ذلك، ترى الباحثة أن عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول وجود علاقة بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة وممارسات التلاعب في الأرباح، وكذلك نوع هذه العلاقة في حالة وجودها، يتطلب إعادة اختبارها للوقوف على حقيقتها.

من خلال العرض السابق للإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح، توصلت الباحثة إلى أن خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في حجمها، واستقلالية أعضائها، ونشاطها والخبرة المالية والمحاسبية لأعضائها وملكيتهم في أسهم الشركة،

تؤثر على فعالية دورها في الإشراف والرقابة على سلوك المديرين، للتأكد من عدم استغلالهم سلطة اتخاذ القرارات الممنوحة لهم، في التحكم في إيرادات ومصروفات الفترة المالية ومن ثم رقم الربح، عن طريق تغيير توقيت ومبالغ العمليات المالية المرتبطة بأنشطة الشركة. من جانب آخر، لقد خلصت الباحثة من خلال الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، إلى أن توافر بعض الخصائص، التي من المفترض أن تزيد من فعالية دور مجلس الإدارة واللجان التابعة له وعلى رأسها لجنة المراجعة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة فعاليتها، خاصة على مستوى أسواق المال الناشئة مقارنة بأسواق المال المتقدمة (e.g., Adams and Oyerogba et al., 2017; Mehran, 2003; Ongore, 2011; Salloum et al., 2015). وبالتالي هناك مدعاة للقيام بالدراسة الحالية بالتطبيق على سوق المال المصري باعتباره أحد أبرز أسواق المال الناشئة، خاصة وأنه قد تلاحظ للباحثة وجود ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت تلك العلاقة في البيئة المصرية (صالح، ٢٠١٠؛ هلال، ٢٠١٢)، إضافة إلى عدم اتفاق الباحثين حول نوع العلاقة، وعدم استخدام أي منها للتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركة كمؤشر لإدارة الأرباح، وبالتالي يمكن أن تسهم الدراسة الحالية التي تعتمد على استخدام بيانات حديثة عن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الوقوف على حقيقة هذه العلاقة، خاصة وأن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية أصبحت ملزمة بالإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بخصائص وتشكيل لجنة المراجعة منذ عام ٢٠١٤ وفقا للمادة ٤٠ من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية.

٧. فرضيات الدراسة

في ضوء ما تم تناوله من خلال الإطار النظري، والدراسات السابقة التي تناولت دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح، وفي ضوء عدم اتفاق الباحثين السابقين حول نوع واتجاه العلاقة بين الخصائص التي تسهم في زيادة فعالية الدور الإشرافي والرقابي للجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح، فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة في الشكل العددي على النحو التالي:

الفرضية ١: لا تمارس إدارة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية.

الفرضية ٢: لا توجد علاقة معنوية بين خصائص لجنة المراجعة وتلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويندرج تحت هذه الفرضية الأساسية مجموعة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية ٢-أ: لا توجد علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة وتلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرضية ٢-ب: لا توجد علاقة معنوية بين استقلالية لجنة المراجعة وتلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرضية ٢-ج: لا توجد علاقة معنوية بين نشاط لجنة المراجعة وتلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرضية ٢-د: لا توجد علاقة معنوية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وتلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الفرضية ٢-هـ: لا توجد علاقة معنوية بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم في الشركة وتلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٨. الدراسة التطبيقية

في ضوء ما تم استعراضه في الجزء السابق، تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحديد مجتمع الدراسة، ومصادر جمع البيانات، ونموذج وطرق قياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في دراسة وتحليل العلاقة بين المتغير التابع (التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال الأنشطة الفعلية) والمتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة) وذلك على النحو التالي:

٨-١ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع شركات المساهمة المتداولة أسهمها بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، وبناء عليه فإن مجتمع الدراسة يتكون من ٦٥٧ شركة. وقد تم تحديد العدد النهائي للشركات الداخلة في الدراسة بعد التأكد من توفر البيانات اللازمة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦. ووفقا لما هو متبع في الدراسات السابقة، تم استبعاد الشركات العاملة في قطاعي البنوك والخدمات المالية الأخرى، نظرا لخصائصها التشغيلية التي تختلف بشكل جوهري عن خصائص الشركات التي تعمل في القطاعات الأخرى، إضافة إلى خضوعها لقوانين وقواعد تنظيمية خاصة بها. كذلك قامت الباحثة باستبعاد شركات قطاع الأعمال العام التي لا تنتهي سنتها المالية في ٣١ ديسمبر، وكذلك تم استبعاد القطاعات التي تقل عدد مشاهداتها عن عشرة حتى يمكن الحصول على معلمات مناسبة لتشغيل النماذج الخاصة بحساب النفقات التقديرية غير العادية (ABNDISCEXP) وتكاليف الإنتاج غير العادية (ABNPRODCOSTS). ولضمان الحصول على نتائج سليمة وبعد التأكد من توافر التقارير المالية السنوية وكافة البيانات اللازمة لحساب متغيرات النموذج الإحصائي للدراسة انتهت الباحثة إلى ١٤٨ شركة (٣٢٣ مشاهدة)، لتمثل العدد النهائي للشركات (المشاهدات) الداخلة في الدراسة الحالية. وفيما يلي يلخص الجدول رقم (١) توزيع الشركات (المشاهدات) الداخلة في الدراسة على القطاعات المختلفة.

جدول رقم (١) التوزيع القطاعي للشركات (المشاهدات) الداخلة في الدراسة

م	اسم القطاع	عدد الشركات	عدد المشاهدات
١	الموارد الأساسية	٨	١٥
٢	التشييد ومواد البناء	٢٣	٥٩
٣	أغذية ومشروبات	٢٩	٤٤
٤	العقارات	٢٩	٦٩
٥	تكنولوجيا واتصالات	٨	٢٠
٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٧	٤٠
٧	سياحة وترفيه	١٥	٤٢
٨	منتجات منزلية وشخصية	٤	١٢
٩	رعاية صحية وأدوية	١٥	٢٢
	الإجمالي	١٤٨	٣٢٣

٢-٨ مصادر جمع البيانات

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الخاصة بحساب المتغير التابع (التلاعب من خلال الأنشطة الفعلية)، والمتغيرات المستقلة محل الدراسة (خصائص فعالية لجنة المراجعة)، والمتغيرات الحاكمة اللازمة لتشغيل نموذج الدراسة على العديد من المصادر؛ فقد تم الحصول على التقارير المالية السنوية للشركات للسنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ من خلال موقع معلومات مباشر (www.mubasher.info) والموقع الإلكتروني للبورصة المصرية والمواقع الإلكترونية للشركات. كذلك تم الحصول على البيانات الخاصة بهياكل الملكية وخصائص لجان المراجعة عن الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٤ إلى ٢٠١٦)، من خلال النموذج المعد وفقا للمادة ٤٠ من قواعد القيد والشطب بالبورصة المصرية، والتي ألزمت شركات المساهمة المقيدة بالبورصة بالإفصاح عن هيكل الحوكمة بها، متضمنا المعلومات المتعلقة بتشكيل وخصائص لجنة المراجعة.

٣-٨ نموذج اختبار الفروض وقياس المتغيرات وأسلوب تحليل البيانات

نظرا إلى أن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في اختبار مدى فعالية لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات، ومن ثم التوصل إلى استنتاجات بشأن مدى صحة الافتراضات التي تسعى الباحثة لاختبارها، فقد تم توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$RAM = \beta_0 + \beta_1 SIZEAC + \beta_2 INDPAC + \beta_3 ACTIVITYAC + \beta_4 FEXPERTAC + \beta_5 OWNAC + \beta_6 CONTROLS + \epsilon$$

حيث أن:

RAM : المتغير التابع الرئيسي الذي يعبر عن التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، وهو متغير كمي يتم حسابه عن طريق تجميع مقياسي التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية (النفقات التقديرية غير العادية و تكاليف الإنتاج غير العادية) واللذين يتم حسابهما من خلال تشغيل نموذجي النفقات التقديرية غير العادية (ABNDISCEXP)، وتكاليف الإنتاج غير العادية (ABNPRODCOST) على التوالي. وزيادة في التحقق من حقيقة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية بشكل تفصيلي، لن تقتصر الدراسة على تشغيل النموذج باستخدام المقياس الكلي (RAM) فقط، بل علاوة على ذلك، سوف يتم تشغيل النموذج مرة باستخدام المقياس الفرعي الأول (ABNDISCEXP)، ومرة أخرى باستخدام المقياس الفرعي الثاني (ABNPRODCOST) كمتغيرات تابعة.

β_0 : تمثل ثابت النموذج.

β_1 SIZEAC : حجم لجنة المراجعة مقاسا بعدد الأعضاء بها.

β_2 INDPAC : استقلالية لجنة المراجعة مقاسة بعدد أعضاء لجنة المراجعة المستقلين إلى إجمالي عدد أعضائها.

β_3 ACTIVITYAC : نشاط لجنة المراجعة مقاسا بعدد مرات انعقادها (عدد اجتماعاتها) خلال السنة المالية.

β_4 FEXPERTAC : الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة مقاسة بعدد أعضاء لجنة المراجعة من أهل الخبرة إلى إجمالي عدد أعضائها.

β_5 OWNAC : متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة امتلاك أعضاء لجنة المراجعة أسهم بالشركة والقيمة (0) خلاف ذلك.

β_6 CONTROLS : المتغيرات الحاكمة (Control Variables) - في ضوء المتغيرات الحاكمة التي وردت بالدراسات السابقة التي اهتمت بقياس العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، وخصائص مجلس الإدارة واللجان التابعة له، والتي تأتي لجنة المراجعة على رأسها، فإن المتغيرات الحاكمة المستخدمة في اختبار تلك العلاقة في الدراسة الحالية تشمل كلا من، **تركز الملكية (BLOCKOWN)** والتي تعبر عن نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين الذين يمتلكون 5% أو أكثر من أسهم الشركة. **حجم مكتب المراجعة (BIG 4)** وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حالة مراجعة الشركة بواسطة أحد مكاتب المراجعة الكبرى والقيمة (0) بخلاف ذلك، **حجم الشركة (COMSIZE)** مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة؛ **نسبة الرافعة المالية (COMLEV)** مقاسة بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، **مؤشر الربحية (COMPROF)** مقاسا بنسبة صافي الدخل (الخسارة) إلى إجمالي الأصول. **نوع الصناعة (Industry)**؛ **السنة المالية (Year)**.

4 : الخطأ العشوائى.

وعادة ما يقوم الباحثون بإدراج تركيز الملكية (BLOCKOWN) كأحد المتغيرات الحاكمة، حيث أن تركيز الملكية يؤدي في الغالب إلى وجود رقابة قوية من قبل المستثمرين مما يحد من ممارسات التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية (Roychowdhury, 2006; Bradbury et al., 2006). كذلك يتم إدراج المتغير Big4 للتعبير عن جودة أعمال المراجعة، حيث أن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، من المتوقع أن تقل فيها فرص التلاعب في الأرباح الحقيقية (Ghosh et al., 2010; Doukakis, 2014). من جانب آخر، تم إدراج عدد من المتغيرات التي تعبر عن خصائص الشركة كمتغيرات حاكمة. حيث تم إدراج المتغير الخاص بحجم الشركة (COMSIZE)، حيث أن غالبية الباحثين قد توصلوا إلى وجود علاقة سالبة بين كل من حجم الشركة وممارسات التلاعب في الأرباح، على اعتبار أن الشركات الكبرى تكون محل اهتمام المحللين الماليين والمراجعين والمستثمرين، مما يقلل من احتمالات ممارسة الإدارة سلوك التلاعب في الأرباح (Ghosh et al., 2010; Ge and Kim, 2014; Achleitner et al., 2014; Katmon and Farooque, 2017). وللتحكم في أثر الديون على ممارسات التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة، تم استخدام مؤشر الرافعة المالية (Leverage) كمقياس لقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، حيث أن الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية قد تلجأ إدارتها إلى التلاعب في الأرباح لمقابلة اتفاقيات الديون وتجنب إفلاس الشركة (Ghosh et al., 2010; Sierra Garcia et al., 2012; Katmon and Farooque, 2017). كذلك للتحكم في أثر أداء الشركة على ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية بها، فقد تم إدراج مؤشر الربحية (COMPROF)، حيث أفادت عدد من الدراسات السابقة وجود علاقة بين ربحية الشركة والتلاعب في الأرباح (Sun and Rath, 2009; Zang, 2012; Katmon and Farooque, 2017). وقد توصلوا Sun and Rath (2009) إلى وجود علاقة سالبة بين ربحية الشركة والتلاعب في الأرباح. وأخيراً، وكما هو سائد في كافة الدراسات ذات العلاقة، سوف يتم ادراج كلا من القطاع الصناعي (INDUSTRY) والسنة (YEAR) كعوامل حاكمة ذات تأثير ثابت (Fixed Effects) لضمان الحصول على نتائج إحصائية دقيقة، من خلال التحكم في الظروف غير المتجانسة الناجمة عن اختلاف كلا من القطاعات الصناعية والسنوات التي تنتمي لها المشاهدات الداخلة ضمن عينة الدراسة.

وأسوة بالباحثين السابقين (e.g., Roychowdhury, 2006; Cohen et al., 2008; Gunny, 2010; Zang, 2012; Cohen and Zarowin, 2010; Zang, 2012)، سوف يتم فيما يلي توضيح كيفية قياس المقياسين الفرعيين المكونين للمقياس الرئيسي للتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية (RAM) والذين أجمع الباحثون السابقون على نجاحهما في رصد سلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات¹.

¹ لقد أشار العديد من الباحثين (e.g., Roychowdhury, 2006; Gunny, 2010; Zang, 2012) إلى عدم كفاءة مقياس التدفقات النقدية غير العادية (Abnormal Cash Flows) في رصد ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، لأن محصلة تأثير تلك الممارسات على التدفقات النقدية تكون غير واضحة. فعلى سبيل المثال إذا مارس المديرين التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال تخفيض النفقات التقديرية، سيؤدي ذلك إلى زيادة التدفقات النقدية، وإذا تم التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال زيادة الإنتاج سيؤدي ذلك إلى تخفيض التدفقات النقدية، وبالتالي في حالة تلاعب المديرين في الأرباح باستخدام الوسيطين معاً، قد ينتج عن ذلك تضارباً في اتجاه التأثير على التدفقات النقدية، مما يحد من كفاءة نموذج التدفقات النقدية غير العادية في قياس التلاعب في الأرباح الحقيقية. بناء عليه لم يتم استخدام مقياس التدفقات النقدية غير العادية في حساب المتغير التابع الرئيسي للدراسة (RAM).

أولاً: قياس النفقات التقديرية غير العادية (Abnormal Discretionary Expenses)

قد يستغل المديرون السلطات الممنوحة لهم في خفض النفقات التقديرية بهدف زيادة الأرباح للوصول إلى رقم الربح المستهدف. وترتبط النفقات التقديرية غير العادية بعلاقة خطية مع المبيعات، وتشتمل على نفقات البحوث والتطوير والدعاية والإعلان والمصروفات البيعية والعمومية والإدارية. وتشير النفقات التقديرية غير العادية لمقدار انحراف النفقات الفعلية عن المتوقع، حيث تتمثل في بواقي النموذج، والتي يتم ضربها في (-1)، بحيث كلما زادت قيمة بواقي النموذج، كلما عبر ذلك عن زيادة تخفيض النفقات التقديرية لزيادة رقم الربح (Zang, 2012)، نظراً لأن مقياس النفقات التقديرية غير العادية يعد مقياساً عكسياً للتلاعب في الأرباح الحقيقية. ويتم حساب النفقات التقديرية غير العادية من خلال تشغيل نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{DISX_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{S_{t-1}}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$DISX_t$ تمثل إجمالي النفقات التقديرية خلال الفترة t.

A_{t-1} تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t-1).

S_{t-1} تمثل صافي المبيعات خلال الفترة (t-1).

ثانياً: قياس تكاليف الإنتاج غير العادية (Abnormal Production Costs)

قد يستغل المديرون سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج في زيادة الأرباح عن طريق تخفيض تكلفة البضاعة المباعة بزيادة إنتاج الشركة (زيادة المخزون). وترتبط تكاليف الإنتاج غير العادية بعلاقة خطية مع المبيعات، ويتم حسابها من خلال إضافة تكلفة البضاعة المباعة إلى مقدار التغير في المخزون خلال الفترة المحاسبية. وتشير تكاليف الإنتاج غير العادية إلى مقدار انحراف تكاليف الإنتاج الفعلية عن المتوقع، حيث تتمثل في بواقي النموذج، بحيث كلما زادت قيمة بواقي النموذج، كلما عبر ذلك عن زيادة الإنتاج بهدف زيادة رقم الربح، من خلال تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (Zang, 2012). ويتم حساب تكاليف الإنتاج غير العادية من خلال تشغيل نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{PROD_t}{A_{t-1}} = \alpha_0 + \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{S_t}{A_{t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{\Delta S_t}{A_{t-1}} \right) + \alpha_4 \left(\frac{\Delta S_{t-1}}{A_{t-1}} \right) + \varepsilon_t$$

حيث أن:

$PROD_t$: تمثل تكاليف الإنتاج والتي يعبر عنها بمجموع تكاليف البضاعة المباعة خلال الفترة (t) و

مقدار التغير في المخزون بين الفترة (t-1) والفترة (t).

A_{t-1} تمثل إجمالي الأصول في نهاية الفترة (t-1).

S_t تمثل صافي المبيعات خلال الفترة (t).

S_{t-1} تمثل صافي المبيعات خلال الفترة (t-1).

ΔS_t : تمثل مقدار التغير في المبيعات بين الفترة (t-1) والفترة (t).

ΔS_{t-1} : تمثل مقدار التغير في المبيعات بين الفترة (t-1) والفترة التي تسبقها.

وسوف يتم تشغيل النموذجين السابقين على مستوى كل صناعة لكل سنة على حدة (Cross Sectional Analysis)، بعد استبعاد القطاعات الصناعية التي تقل عدد مشاهداتها عن 10. وأخيرا يتم حساب المتغير التابع الرئيسي (RAM) الذي يقيس التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية كنتاج جمع كل من النفقات التقديرية غير العادية (ABNDISCEXP) وتكاليف الإنتاج غير العادية (ABNPRODCOST).

وفيما يتعلق بأسلوب تحليل البيانات، فإن هذه الدراسة تعتمد على استخدام البرنامج الإحصائي Stata. ولحساب تأثير متغيرات الدراسة على المتغير التابع (RAM, ABNDISCEXP, ABNPRODCOST)، تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS AMOS (V.23) في تشغيل نموذج الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، والذي يمكن من خلاله الحصول على نتائج أكثر تفصيلا، مقارنة بتحليل الانحدار العادي. وترى الباحثة أن استخدام أسلوب تحليل المسار في مجال المحاسبة يمكن أن يساعد في زيادة كفاءة تحليل البيانات، نظرا لقدرته على تحديد العلاقات السببية المحتملة بين متغيرات الدراسة، وبيان تأثيرها المباشر وغير المباشر والكلية على السلوك أو الظاهرة محل الدراسة، بصورة أكثر منطقية من الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار، الذي يقتصر على تحديد العلاقات السببية المباشرة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Bryne, 2016; Wuensch, 2016).

٩. التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

٩-١ الإحصاءات الوصفية Descriptive Statistics

فيما يلي سوف يتم تناول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وعرض مصفوفة الارتباط، وكذلك اختبار فرضيات الدراسة.

٩-١-١ الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركة)

يعرض الجدول رقم (٢) القيمة العظمى والصغرى والوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري للمتغير التابع الرئيسي (RAM)، والذي يعبر عن استغلال الإدارة سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة في التلاعب في الأرباح الحقيقية لها. كذلك يعرض الجدول نفس القيم للمقاييس الفرعية

المستخدمة في حساب المتغير التابع الرئيسي للدراسة الحالية والمتمثلة في النفقات التقديرية غير العادية (ABNDISCEXP) وتكاليف الإنتاج غير العادية (ABNPRODCOST)، وذلك بهدف التعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمها بين المشاهدات المختلفة التي تشملها عينة الدراسة.

جدول رقم (٢)

الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع بنموذج اختبار الفروض ومكوناته

Variable	Minimum	Maximum	Mean	Median	Std. Deviation
N=323					
RAM	-5.228	6.491	-.020	-.006	.736
ABNDISC EXP	-2.375	1.943	-.040	-.004	.322
ABNPROD COST	-7.509	8.434	-.061	-.015	.953

في ضوء الإحصاءات الوصفية الموضحة بالجدول السابق، يمكن الإجابة على التساؤل الأول للدراسة، حيث تشير النتائج إلى ممارسة مديري الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للتلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية، حيث بلغت قيمة الوسيط (-٠,٠٠٦) والوسط الحسابي (-٠,٠٢٠). كذلك توضح النتائج المعروضة بالجدول رقم (٢) أن مديري الشركات المقيدة بالبورصة المصرية يعتمدون على أسلوب إدارة الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة بدرجات متفاوتة، حيث بلغت أقل مشاهدة (-٥,٢٢٨)، في حين بلغت أعلى مشاهدة (٦,٤٩١)، مما يدل على أن مديري بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قد يلجأون إلى التلاعب في الأرباح من خلال استغلال سلطة اتخاذ القرارات التشغيلية الممنوحة لهم، بهدف الوصول إلى رقم الربح المستهدف من أجل مقابلة توقعات المحللين الماليين أو غيرهم من الأطراف المهتمة بأداء الشركة، و/أو لتحقيق منافع ذاتية، حتى إذا كان ذلك على حساب مصالح الأطراف الأخرى، وحتى إذا كانت نتيجة ذلك هي تهديد مستقبل الشركة. وتتفق تلك النتائج مع ما تم التوصل إليه من خلال الدراسات السابقة التي أثبتت انتشار سلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات بين المديرين في بيئات الأعمال المختلفة (Roychowdhury, 2006; Cohen et al., 2008; Gunny, 2010; Cohen and Zarowin, 2010; Zang, 2012; Enomoto, 2013).

أما فيما يتعلق بممارسات التلاعب في الأرباح من خلال استغلال سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية (البحوث والتطوير والدعاية والإعلان والمصروفات البيعية والعمومية والإدارية)، فإن النتائج المعروضة بالجدول رقم (٢) توضح أنه بالنسبة للنفقات التقديرية غير العادية (ABNDISCEXP) قد بلغت قيمة الوسيط (-

٠,٠٠٤) والوسط الحسابي (-٠,٠٤٠). كذلك توضح النتائج المعروضة بالجدول رقم (٢) أن أقل مشاهدة بلغت (-٢,٣٧٥)، في حين بلغت أعلى مشاهدة (١,٩٤٣). على الجانب الآخر، تشير النتائج إلى أنه بالنسبة لتكاليف الإنتاج غير العادية (ABNPRODCOST) قد بلغت قيمة الوسيط (-٠,٠١٥) والوسط الحسابي (-٠,٠٦١). كذلك بلغت أقل مشاهدة (-٧,٥٠٩)، في حين بلغت أعلى مشاهدة (٨,٤٣٤). وبالتالي توضح النتائج وجود اختلاف في درجة اعتماد إدارة الشركات على القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية والإنتاج كأساليب للتلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات للوصول إلى رقم الربح المستهدف.

وزيادة في التعرف على درجة اعتماد مديري الشركات، على التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية، ومدى انتشار ذلك السلوك بين الشركات من سنة لأخرى، فقد تم تقسيم الشركات إلى أربعة مجموعات، وفيما يلي يوضح الجدول رقم (٣) عدد المشاهدات في كل مجموعة وفقا لسنوات الدراسة (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) وذلك للمتغير التابع الرئيسي (RAM) الذي يمثل المقياس الكلي للتلاعب في الأرباح ومكونيه (ABNPRODCOST و ABNDISCEXP).

جدول رقم (٣)

تصنيف المشاهدات وفقا لدرجة اعتماد المديرين على القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للتلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات

variable	Year	value				Number of Companies
N=323						
RAM		<= - .095	>.095 to -.006	>-.006 to .068	>.068	
	2014	29	30	21	27	107
	2015	24	25	32	28	109
	2016	27	27	28	25	107
ABNDISCEXP		<= - .023	>.023 to -.004	>-.004 to .014	>.014	
	2014	29	25	28	25	107
	2015	24	29	31	25	109
	2016	29	27	22	29	107
ABNPRODCOST		<= - .086	>-.086 to -.014	>-.014 to .050	>.050	
	2014	30	28	23	26	107
	2015	26	19	35	29	109
	2016	25	34	23	25	107

يتضح من البيانات الواردة بالجدول السابق، انخفاض عدد الشركات التي يمارس مديروها التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية بصورة مبالغ فيها من ٢٧ شركة في ٢٠١٤ إلى ٢٥ شركة في ٢٠١٦. وترى الباحثة أنه يمكن تبرير ذلك بتحسين ظروف السوق المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦ مما انعكس بالإيجاب على أداء الشركات، وبالتالي قلل إلى حد ما من دوافع المديرين تجاه التلاعب في الأرباح. من جانب آخر، يمكن إرجاع ذلك إلى تحسن كفاءة آليات الرقابة، وخاصة الداخلية منها، نتيجة زيادة الوعي بين أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء لجان المراجعة بالشركات بدورهم وكيفية القيام به على

النحو المطلوب، مما أدى إلى الحد من فرصة استغلال المديرين سلطاتهم في التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات. أما على مستوى مكوني المقياس الرئيسي (RAM)، فإنه بالنسبة لسلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة من خلال تخفيض النفقات التقديرية، يتضح زيادة عدد الشركات التي يبلغ مديروها في الاعتماد على خفض النفقات التقديرية للوصول لرقم الربح المستهدف من ٢٥ شركة في ٢٠١٤ إلى ٢٩ شركة في ٢٠١٦. وترى الباحثة أن ذلك يمكن إرجاعه إلى صعوبة الاعتماد على أسلوب التلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات، نظرا لزيادة فرص اكتشافها خاصة بواسطة المراجعين، ومن ثم يترتب عليه توقيع عقوبات على الشركة وشطبها من السوق والإضرار بسمعتها، وعليه يكون البديل أمام المديرين هو استغلال سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية للوصول إلى رقم الربح المستهدف، على أمل أن يؤدي ذلك إلى مقابلة توقعات السوق، وبالتالي دعم الثقة في إدارتها، وأملا في تحسن أداء الشركة في المستقبل، وعندها تتم مداواة الآثار السلبية لتلك القرارات على مستقبل الشركة. الأمر الذي يدعم وجهة النظر التي ساقتها الدراسات السابقة، التي قارنت بين درجة اعتماد المديرين على أسلوب التلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات ومن خلال التلاعب في الأرباح الحقيقية، والتي أكدت على أن زيادة الرقابة على المديرين تدفعهم إلى التخلي عن فكرة التلاعب من خلال الاستحقاقات، وتفضيل التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بأنشطة الشركة (Zang, 2012; Zhao, 2012; Enomoto, 2013). وأخيرا فيما يتعلق بممارسات التلاعب في الأرباح من خلال زيادة الإنتاج، يتضح انخفاض عدد الشركات التي يعتمد مديريها على استغلال سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بأنشطة الإنتاج بصورة مبالغ فيها بهدف التأثير على رقم الربح من ٢٦ شركة في ٢٠١٤ إلى ٢٥ شركة في ٢٠١٦، وإن كان عدد الشركات التي سجلت أعلى معدلات للتلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال القرارات المتعلقة بالإنتاج في ٢٠١٥ كان ٢٩ شركة، الأمر الذي يتماشى مع التفسير السابق الخاص بقرارات تخفيض النفقات، على أساس أن ذلك قد يمثل أحد أفضل البدائل المتاحة للوصول إلى رقم الربح المستهدف دون التعرض لاحتمالات اكتشاف ذلك، كما يحدث في حالة التلاعب في الأرباح من خلال أسلوب الاستحقاقات.

٩-١-٢ الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والحاكمة

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والحاكمة المستخدمة في نموذج اختبار الفروض، بهدف التعرف على خصائص تلك المتغيرات وكيفية توزيع قيمها بين المشاهدات المختلفة الخاضعة للدراسة.

جدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المستقلة والحاكمة

Independent	(N=323)				
	Minimum	Maximu	Mean	Median	Std.Dev.
SIZEAC	2	7	3.360	3	0.854
INDPAC(%)	0	100	74.910	100	0.315
ACTIVITYAC	0	40	4.89	4	4.146
FEXPERTAC(%)	14.290	50	31.119	33.333	0.058
OWNAC*	0	1	0.80	1	0.404
Control Variables					
BLOCK(%)	0	100	60.623	63.516	25.129
BIG4*	0	1	0.45	0	0.498
COMSIZE	17.251	25.357	20.499	20.410	.281

COMLEV	0.014	2.998	0.473	0.453	0.280
COMPROF	-0.502	0.512	0.049	0.040	0.102

- متغيرات
- إسمية.

في ضوء الإحصاءات الوصفية المعروضة بالجدول رقم (٤)، يتضح أنه يتعلق بالمتغير (SIZEAC) الذي يعبر عن حجم لجنة المراجعة، فإن عدد الأعضاء بلجان المراجعة الخاصة بالشركات الداخلة ضمن عينة الدراسة النهائية يتراوح بين (٢) إلى (٧) أعضاء ويبلغ متوسط عدد الأعضاء (٣). وبالنسبة للمتغير (INDPAC) الذي يعبر عن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، يتضح أن نسبة استقلالية أعضاء لجنة المراجعة في الشركات الداخلة في الدراسة تتراوح بين (٠%) إلى (١٠٠%) وأن متوسط استقلالية أعضاء لجنة المراجعة يبلغ (٧٥%)، مما يدل على حرص غالبية الشركات على تعيين أعضاء للجان المراجعة ممن يتمتعون بالاستقلالية لإظهار التزامها بممارسات الحوكمة الجيدة. وبالنسبة للمتغير (ACTIVITYAC) الذي يعبر عن نشاط لجنة المراجعة مقاساً بعدد مرات انعقادها خلال السنة المالية، يتضح أنها تتراوح بين (٠) إلى (٤٠) مرة، وقد بلغ متوسط عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة (٥) مرات. وقد لوحظ عدم انعقاد لجنة المراجعة في شركة وحيدة في ٢٠١٤، ولم تعط الشركة أي تفسير لسبب ذلك، على الرغم من أن ذلك يعد مخالفاً للقواعد التي نص عليها دليل الحوكمة المصري، وبالرغم من أن المشاهدات الخاصة بذات الشركة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ توضح انعقاد اللجنة ٤ مرات. أما عن تعيين أعضاء بلجنة المراجعة ممن يتمتعون بالخبرة المالية والمحاسبية، فإن الإحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغير (FEXPERTAC) الذي يعبر عن نسبة أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية، تشير إلى أن تلك النسبة تتراوح بين (١٤%) إلى (٥٠%) وأن متوسط عدد الأعضاء من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية يبلغ (٣١%). وأخيراً، فيما يتعلق بالمتغير الإسمي (OWNAC) الذي يعبر عن ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة، يتضح من النتائج المعروضة بالجدول رقم (٤) امتلاك أعضاء لجنة المراجعة لأسهم في (٨٠%) من المشاهدات.

على الجانب الآخر، فيما يتعلق بالمتغيرات الحاكمة، كما تشير النتائج المعروضة بالجدول السابق، فإن الإحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغير (BLOCK) الذي يعبر عن نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين، توضح أنها تتراوح بين (٠%) و (١٠٠%)، ويبلغ الوسط الحسابي (٦١%). وبالنسبة للمتغير (BIG4) الذي يشير إلى إسناد الشركة أعمال المراجعة بها لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، فإن النتائج تشير إلى أن (٤٥%) من الشركات الداخلة في الدراسة تقوم بإسناد أعمال المراجعة لأحد المكاتب الكبرى. وفيما يتعلق بالمتغير (COMSIZE) الذي يعبر عن حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة فإنه يتراوح بين (١٧,٢٥١) و (٢٥,٣٥٧)، ويبلغ الوسط الحسابي (٢٠,٤٩٩). وبالنسبة للمتغير (COMLEV) الذي يعبر عن الرافعة المالية، توضح النتائج أنها تتراوح بين (٠,٠١٤) إلى (٢,٩٩٨) ويبلغ الوسط الحسابي (٠,٤٧٣). وأخيراً بالنسبة للمتغير (COMPROF)

الذي يعبر عن ربحية الشركة، توضح النتائج أنها تتراوح بين (-0,002) و(0,012)، ويبلغ الوسط الحسابي (0,049).

٢-٩ مصفوفة الارتباط

يعرض الجدول رقم (٥) معاملات مصفوفة ارتباط بيرسون لجميع متغيرات الدراسة، حيث توضح هذه المصفوفة العلاقة الخطية البسيطة بين المتغيرات المستقلة والحاكمة والمتغير التابع، وكذلك بين المتغيرات المستقلة و/أو الحاكمة وبعضها البعض، مما يوفر تصور مبدئي عن طبيعة العلاقة بين كافة المتغيرات وبعضها البعض. كذلك تساعد تلك المصفوفة في التأكد من خلو نموذج الدراسة الذي تم توصيفه من مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity.

في ضوء معاملات الارتباط الواردة بالجدول رقم (٥) يتضح ما يلي، وذلك بصفة مبدئية، حتى يتم إجراء تحليل المسار وتشغيل نموذج اختبار الفروض الذي تم توصيفه في هذه الدراسة. أولاً، فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإنه بالنسبة للمتغير التابع الرئيسي (RAM) الذي يعبر عن التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة من خلال استغلال الإدارة سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية، يتضح عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين ذلك المتغير وأي من المتغيرات المستقلة التي تعبر عن خصائص فعالية لجنة المراجعة، الأمر الذي يحتاج إلى التثبت منه من خلال تشغيل نموذج اختبار الفروض باستخدام أسلوب تحليل المسار، خاصة وأنه على الجانب الآخر، بالنسبة للمقياس الأول للتلاعب في الأرباح (ABNDISCEXP)، فإن النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥)، تفيد وجود علاقة معنوية سالبة عند مستوى معنوية (٥%) بين التلاعب في الأرباح الحقيقية

جدول رقم (٥)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستخدمة في نموذج اختبار الفروض

Variable	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
1 RAM	1												
2 ABNDISCEXP	-.379**	1											
3 ABNPRODCOST	.767**	-.027	1										
4 SIZEAC	.015	-.130*	.016	1									
5 INDPAC	-.050	-.028	-.087	-.064	1								
6 ACTIVITYAC	-.034	.008	.042	.044	.094	1							
7 FEXPERTAC	-.006	-.090	.037	-.944**	.032	-.041	1						
8 OWNAC	.082	.027	.060	.107	.305**	.075	-.088	1					
9 BLOCK	-.134*	.024	-.128*	.091	.014	.039	-.047	.022	1				
10 BIG4	-.066	.134*	-.119*	-.014	.129*	-.036	-.045	-.080	.150**	1			
11 COMSIZE	.018	-.009	.014	-.005	.034	.111*	.030	-.114*	.261**	.501**	1		
12 COMLEV	-.027	.114*	.013	-.144**	.033	-.034	.128*	-.111*	.189**	.392**	.404**	1	

13	COMPROF	-.091	-.070	-.225**	.034	.073	-.014	-.032	.020	.067	.086	-.007	-.207**	1
----	---------	-------	-------	---------	------	------	-------	-------	------	------	------	-------	---------	---

** معنوي عند ١% * معنوي عند ٥%

للشركة من خلال استغلال سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية و حجم لجنة المراجعة (SIZEAC)، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة تزيد من فرصة وجود تنوع في خبراتهم، مما ينعكس بشكل إيجابي على كفاءة الأعضاء في أدائهم لمهامهم، وبالتالي يزيد من فعالية اللجنة في الرقابة على سلوك المديرين، وبالتالي يقلل من فرصة تلاعب المديرين في الأرباح الحقيقية للشركة، من خلال القرارات ذات الصلة بالنفقات التقديرية، الأمر الذي يتفق مع منطلقات نظرية الوكالة. وبناء على ذلك يثبت مبدئياً عدم صحة الفرض الفرعي (٢-أ) الذي يقضي بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وتلاعب المديرين في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وأخيراً، فإنه بالنسبة للمقياس الثاني للتلاعب في الأرباح (ABNPRODCOS)، فإن النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥) تشير إلى عدم وجود علاقة معنوية بين التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالإنتاج وأي من خصائص فعالية لجنة المراجعة، وبالتالي هناك حاجة للتثبت من ذلك، عن طريق تشغيل نموذج الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المسار. من جانب آخر، تشير النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥) إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين المتغير التابع الرئيسي (RAM) والمقياس الأول للتلاعب في الأرباح الحقيقية (ABNDISCEXP) في حين توجد علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع الرئيسي (RAM)، والمقياس الثاني للتلاعب في الأرباح الحقيقية (ABNPRODCOST)، مما يعد نتيجة منطقية، نظراً إلى أن المقياس الكلي للتلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة، هو ناتج جمع المقياسين الفرعيين اللذين يعبران عن خفض النفقات التقديرية وزيادة الإنتاج على التوالي.

بناء على النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥)، يتضح بصورة مبدئية أن خصائص فعالية لجنة المراجعة تسهم في الحد من التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة، حيث أثبتت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية، مما يدل بصفة مبدئية على عدم صحة فرضية الدراسة رقم (٢).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات الحاكمة والمتغير التابع الرئيسي (RAM)، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) إلى وجود علاقة معنوية سالبة عند مستوى معنوية (٥%) بين التلاعب في الأرباح من خلال استغلال سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة وتركز الملكية (BLOCK). وعلى الجانب الآخر، فإنه بالنسبة للمقياس الأول للتلاعب في الأرباح الحقيقية (ABNDISCEXP)، تشير النتائج الواردة بالجدول السابق إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين هذا المتغير وكل من نوع مكتب المراجعة (BIG4) ومعدل الرافعة المالية (COMLEV). وبالنسبة للمقياس الثاني للتلاعب في الأرباح الحقيقية (ABNPRODCOST)، تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية

سالبة بين ذلك المتغير وكل من تركز الملكية (BLOCK) ونوع مكتب المراجعة (BIG4) ووجود علاقة معنوية سالبة مع ربحية الشركة (COMPROF).

وأخيراً، فيما يتعلق بالعلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض فإنه يتضح من خلال النتائج الواردة بالجدول رقم (٥) وجود ارتباط بين بعض المتغيرات المستقلة التي تعبر عن خصائص فعالية لجنة المراجعة وبعضها البعض، وبينها وبين بعض المتغيرات الحاكمة، وبين بعض المتغيرات الحاكمة وبعضها البعض، إلا أنه بفحص معاملات الارتباط بين تلك المتغيرات يتضح أن أكبرها (٠,٩)، حيث بلغ معامل الارتباط بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة (٠,٩)، في حين أن باقي معاملات الارتباط لم تتجاوز (٠,٤)، وبناء عليه يمكن القول بأن قيم معاملات الارتباط توضح أن مشكلة الازدواج الخطي Multicollinearity لا تمثل خطورة على النتائج إلى حد كبير.

٢-٩ نتائج اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي يوضح الجدول رقم (٦) نتائج تشغيل نموذج الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المسار (Path Analysis)، بهدف التعرف على مدى فعالية لجان المراجعة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال إدارة الأنشطة الفعلية بالشركات المصرية. وللتأكد من جودة نموذج اختبار فروض الدراسة (The Overall Fit of the Model)، تم الاستعانة بأربعة مؤشرات للتحقق من المعنوية الكلية للنموذج، وذلك من خلال مقارنة القيم المحسوبة بالقيم المعيارية لتلك المؤشرات التي تتمثل في، معنوية كاسي χ^2 p. value و مؤشر جودة المطابقة (GFI) Goodness of Fit Index و الجذر التربيعي لمتوسط البواقي (RMR) Root Mean Square Residual ومؤشر المطابقة المقارن (CFI) Comparative of Fit Index، وقد أكدت نتائج المقارنة على معنوية النموذج.

جدول رقم (٦)

نتائج تشغيل نموذج اختبار الفروض

Variable	RAM		ABNDISCEXP		ABNPRODCOST	
	Coefficient (Estimate)	Probability	Coefficient (Estimate)	Probability	Coefficient (Estimate)	Probability
SIZEAC	.212	.003	-.422	.000	.166	.017
INDPAC	-.201	.293	-.268	.158	-.315	.093
ACTIVITYAC	-.013	.378	.010	.474	.010	.490
FEXPERTAC	-2.984	.005	-3.907	.000	2.867	.006
OWNAC	.304	.043	.047	.755	.257	.082
BLOCK	-.007	.005	.002	.474	-.006	.016
BIG4	-.148	.221	.409	.000	-.213	.073
COMSIZE	.067	.038	-.075	.018	.037	.240
COMLEV	-.068	.753	.221	.303	.088	.676
COMPROF	-.819	.166	-.783	.183	-2.157	.000
YEAR	Included (Dummy)					
INDUSTRY	Included (Dummy)					
R ²	.506		.383		.220	
χ ² (p. value) <.05	.000		.003		.002	
GFI >.90	.998		.972		.986	
RMR <.06	.03		.03		.02	
CFI >.95	.988		.966		.977	

طبقاً للنتائج المعروضة بالجدول رقم (٦)، فإن قيمة معامل تحديد نموذج اختبار الفروض، باستخدام المقياس الكلي للتلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال القرارات الفعلية الخاصة بالشركة (RAM) كمتغير تابع، قد بلغت (٠,٥٠٦)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة التي تعبر عن خصائص فعالية لجنة المراجعة، يمكنها أن تفسر (٥١%) من التغير الكلي في المتغير التابع الرئيسي للدراسة (RAM). كما تظهر نتائج إعادة تشغيل نموذج اختبار الفروض باستخدام كل من مكوني المقياس الكلي للتلاعب في الأرباح الحقيقية (مقياس النفقات التقديرية غير العادية ومقياس تكاليف الإنتاج غير العادية) كمتغيرات تابعة معاملات التحديد مساوية (٠,٣٨٣) و (٠,٢٢٠) على التوالي، مما يعني أن المتغيرات المستقلة يمكنها أن تفسر (٣٨%) من التغير الكلي في المتغير التابع (ABNDISCEXP) الذي يعبر عن التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال إدارة النفقات التقديرية، و(٢٢%) من التغير الكلي في المتغير التابع (ABNPRODCOSTS) الذي يعبر عن التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال استغلال القرارات الخاصة بأنشطة الإنتاج في الشركة.

هذا وقد تمثلت المتغيرات المستقلة التي تعبر عن خصائص لجنة المراجعة التي ثبتت معنوية تأثيرها على ممارسات التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية (RAM)، عند مستوى معنوية ٥% أو

أفضل في كلٍ من، حجم لجنة المراجعة (SIZEAC) والخبرة المالية والمحاسبية للأعضاء (FEXPERTAC) وملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة (OWNAC). حيث أنه من خلال الاطلاع على النتائج الواردة بالجدول رقم (٦)، يتضح وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع (RAM) وحجم لجنة المراجعة. وبناء عليه، يمكن تفسير ذلك على أساس أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة، تحد من قدرتهم على التواصل والتنسيق فيما بينهم، مما يجعلهم فريسة لسيطرة الإدارة، وبالتالي يقلل من كفاءة وفعالية اللجنة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية بصفة عامة. بمعنى آخر، يحتاج اكتشاف التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية، إلى تواصل وتنسيق جيد بين الأعضاء من أجل القيام بأعمال المتابعة وتبادل الآراء ووضع الحلول المناسبة للتعامل مع المخالفات ومتابعة تنفيذها، الأمر الذي يصعب تحقيقه بذات الكفاءة في حالة وجود عدد كبير من الأعضاء. وتتفق تلك النتائج مع ماتوصل إليه Rahman and Ali (2006). وبناء عليه تثبت عدم صحة الفرضية (٢-أ) التي تقضي بأنه لا توجد علاقة معنوية بين حجم لجنة المراجعة والتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركة.

من جانب آخر، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين المتغير التابع (RAM) والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، الأمر الذي يمكن ارجاعه إلى زيادة قدرة أعضاء لجنة المراجعة ممن لديهم خبرة مالية ومحاسبية على اكتشاف التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، بسبب تأهيلهم الذي يجعلهم أكثر دراية بأساليب إدارة الأرباح، مما يزيد من فعالية لجنة المراجعة التي يزيد فيها نسبة الأعضاء من ذوى الخبرة المالية والمحاسبية، في تقليل فرص الممارسات المالية غير السليمة والسلوك الانتهازي للإدارة، مما يحد من مشاكل الوكالة الناجمة عن السلوك الانتهازي للمديرين. وتتفق تلك النتائج مع ما توصل إليه عدد من الباحثين السابقين بشأن علاقة خبرة أعضاء لجنة المراجعة بممارسات التلاعب في الأرباح (Hossain et al., 2011; Krishnan et al., 2011; Sharma and Iselin, 2012; Wilbanks et al., 2017; ٢٠١٢). وبناء عليه يثبت عدم صحة الفرضية (٢-د) التي تقضي بأنه لا توجد علاقة معنوية بين خبرة لجنة المراجعة والتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركة.

وأخيراً، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٦) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع (RAM) وملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة، مما يؤكد على أن امتلاك أعضاء لجنة المراجعة لأسهم في الشركة يتعارض مع وظيفتهم الرقابية والإشرافية على الأداء المالي للشركة وسلوك الإدارة، وبالتالي يقلل من تضامنها مع باقي المساهمين، ويخفض من مستوى رقابتها على سلوك المديرين. وتتفق تلك النتائج مع النتائج التي توصل إليها عدد من الباحثين السابقين بشأن علاقة ملكية أعضاء لجنة المراجعة بممارسات التلاعب في الأرباح (Bedard et al., 2004; Yang and Krishnan, 2005; Lin and Hwang, 2010). وبناء عليه يثبت عدم صحة الفرضية (٢-هـ) التي

تقضي بأنه لا توجد علاقة معنوية بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة والتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركة.

بناء على النتائج الموضحة بالجدول رقم (٦)، تخلص الباحثة إلى وجود علاقة بين بعض خصائص فعالية لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح من خلال اساءة استغلال سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة (RAM)، بما يتفق مع فروض نظرية الوكالة، وبالتالي يؤكد على نجاحها إلى حد كبير في تفسير هذه العلاقة في البيئة المصرية، على الرغم من فشلها في ذلك في أسواق ناشئة أخرى (e.g., Adams and Mehran, 2003; Salloum et al., 2015; Oyergoba et al.; 2017)، مما يؤكد على حقيقة تطور ممارسات حوكمة الشركات في السوق المصرية مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى. وعلى الرغم من ثبوت صحة الفرضيتين (٢-ب و ٢-ج)، إلا أن النتائج بوجه عام تدعم عدم قبول الفرضية رقم (٢)، التي تقضي بعدم وجود علاقة معنوية بين خصائص فعالية لجنة المراجعة، والتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركة. وفيما يتعلق بعلاقة المتغير التابع (RAM) بالمتغيرات الحاكمة، تفيد النتائج وجود علاقة معنوية سالبة بينه وبين تركيز الملكية، مما يدعم وجهة نظر الباحثة بشأن تحسن ممارسات حوكمة الشركات في السوق المصرية مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، وبالتالي توجد رقابة من كبار المساهمين على سلوك المديرين مما يحد من فرصة التلاعب في الأرباح. من جانب آخر، أوضحت النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع (RAM)، وحجم الشركة، الأمر الذي يمكن تفسيره بأنه نظرا لصعوبة اكتشاف التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، فإنه في حالة رغبة إدارة الشركة في الوصول إلى رقم الربح المستهدف في الشركات الكبرى التي تزيد فيها الرقابة، قد تلجأ إلى ذلك البديل، حيث أن التلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات تزيد فرص اكتشافه بواسطة المراجعين.

وفيما يتعلق بنتائج تشغيل نموذج الدراسة باستخدام مقياس النفقات التقديرية غير العادية (ABNDISCEXP)، فإن النتائج تفيد وجود علاقة معنوية بين ذلك المتغير وبعض المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية ٥% أو أفضل، حيث توجد علاقة معنوية سالبة بين ذلك المتغير وحجم لجنة المراجعة (SIZEAC)، وبالتالي يمكن استنتاج أن اللجان كبيرة الحجم يمكنها أن تحد من التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية، على أساس أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يزيد من فرص التنوع في خبرات ومهارات الأعضاء، بما ينعكس بالإيجاب على كفاءتهم في اكتشاف استغلال الإدارة سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية في التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة. وتتفق تلك النتيجة مع النتائج التي توصل إليها عدد من الباحثين السابقين التي تقضي بوجود علاقة سالبة بين حجم لجنة المراجعة والتلاعب في الأرباح (Krishnan et al., 2011; Sharma and Iselin, 2012; Wilbanks et al., 2017). وبالتالي تدلل هذه النتيجة على عدم صحة الفرضية (٢-أ).

وترى الباحثة أنه في ظل النتيجة التي تم الحصول عليها عند تشغيل نموذج الدراسة باستخدام المتغير التابع الرئيسي (RAM) الذي يمثل مقياسا كليا للتلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية، يمكن استنتاج أنه على الرغم من ثبوت وجود علاقة بين حجم لجنة المراجعة والتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية بصفة عامة وتلك المتعلقة بالنفقات التقديرية، إلا أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة، يزيد من سلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية بوجه عام، وذلك يمكن إرجاعه إلى أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة، تحد من قدرة أعضائها على التواصل والتنسيق فيما بينهم، مما يجعلهم فريسة لسيطرة الإدارة، وبالتالي يقلل من كفاءة وفعالية اللجنة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية بصفة عامة. بمعنى آخر، يحتاج اكتشاف التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية، إلى تواصل وتنسيق جيد بين الأعضاء من أجل القيام بأعمال المتابعة وتبادل الآراء ووضع الحلول المناسبة للتعامل مع المخالفات ومتابعة تنفيذها، الأمر الذي يصعب تحقيقه بذات الكفاءة في حالة وجود عدد كبير من الأعضاء. في حين أن زيادة عدد أعضاء لجنة المراجعة يساعد في الحد من التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال تخفيض النفقات، مما يدل على أن اكتشاف التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال استغلال الإدارة سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية، يتطلب تنوع في خبرات ومهارات الأعضاء حتى تزيد قدرتهم على اكتشاف ذلك النوع من التلاعب الذي يصعب اكتشافه، الأمر الذي تزيد فرص تحققه من خلال زيادة حجم لجنة المراجعة.

من جانب آخر، تشير نتائج تشغيل نموذج الدراسة باستخدام (ABNDISCEXP) كمتغير تابع إلى وجود علاقة معنوية سالبة بينه وبين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة. الأمر الذي يتفق مع نتائج تشغيل نموذج الدراسة باستخدام (RAM) كمتغير تابع. وبالتالي تدل هذه النتيجة على عدم صحة الفرضية (2-د)، وعليه تؤكد على عدم جواز قبول الفرضية الثانية للدراسة. وفيما يتعلق بعلاقة المتغير التابع (ABNDISCEXP) بالمتغيرات الحاكمة، تفيد النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بينه وبين نوع مكتب المراجعة (BIG4)، وبالتالي تدل هذه النتيجة على صعوبة اكتشاف التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال قرار خفض النفقات التقديرية بواسطة المراجعين، كما هو الحال في حالة التلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات. كذلك توجد علاقة معنوية سالبة بين حجم الشركة والتلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية، مما يدل على أن الشركات كبيرة الحجم تكون محل اهتمام ومتابعة من قبل المحللين الماليين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة بالشركة، مما يحد من سلوك التلاعب في الأرباح لتجنب الآثار السلبية لذلك على سمعة الشركة.

وأخيرا، فإنه عند تشغيل نموذج الدراسة باستخدام المتغير (ABNPRODCOSTS) كمتغير تابع، فإن النتائج تفيد وجود علاقة معنوية بين ذلك المتغير وبعض المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 10% أو أفضل، حيث أثبتت النتائج وجود علاقة معنوية موجبة بين التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال زيادة الإنتاج وحجم لجنة المراجعة (SIZEAC)، الأمر الذي يدعم النتيجة التي تم التوصل إليها عند تشغيل نموذج الدراسة باستخدام (RAM) كمتغير تابع، وبالتالي يؤكد على تفضيل اللجان صغيرة الحجم، نظرا لزيادة فعاليتها في الحد من سلوك

التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية بصفة عامة والمتعلقة بزيادة الإنتاج بصفة خاصة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن اللجان صغيرة الحجم تزيد قدرة أعضائها على التواصل والتنسيق والمتابعة، مما يقلص من فرص الإدارة في التلاعب في الأرباح من خلال استغلال القرارات المتعلقة بالإنتاج. وبالتالي تدل هذه النتيجة على عدم صحة الفرضية (أ-٢).

كذلك توضح النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) وجود علاقة معنوية سالبة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة (INDPAC) والمتغير التابع (ABNPRODCOSTS)، الأمر الذي يدل على أن زيادة نسبة أعضاء لجنة المراجعة ممن يتمتعون بالاستقلالية، تساعد على حماية اللجنة من الوقوع فريسة لسيطرة الإدارة، وبالتالي تزيد من فعاليتها في الرقابة على سلوك الإدارة، وتقلل فرصة تلاعب الإدارة في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالإنتاج. وبالتالي تتفق تلك النتيجة مع ما توصل إليه عدد من الباحثين السابقين (Bedard et al., 2004; Kent et al., 2010; Xie et al., 2003; صالح، ٢٠١٠؛ هلال، ٢٠١٢؛). وعليه، تدل هذه النتيجة على عدم صحة الفرضية (ب-٢) التي تقضي بعدم وجود علاقة بين استقلالية أعضاء لجنة المراجعة والتلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة.

إضافة إلى ذلك تشير النتائج المعروضة بالجدول السابق إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة (FEXPERAC) والمتغير التابع (ABNPRODCOSTS)، الأمر الذي يتعارض مع نتائج تشغيل نموذج الدراسة باستخدام (RAM) أو (ABNDISCEXP) كمتغيرات تابعة، مما يدل على أن الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ليست كافية لزيادة قدرة أعضائها على اكتشاف ممارسات التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة، من خلال القرارات المتعلقة بالإنتاج. وبناء عليه تدل هذه النتيجة على عدم صحة الفرضية (د-٢).

وأخيراً، تشير النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦) إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين ملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة (OWNAC) والمتغير التابع (ABNPRODCOSTS)، مما يتفق مع النتائج التي تم التوصل إليها عند تشغيل نموذج الدراسة الرئيسي باستخدام (RAM) كمتغير تابع. وبالتالي تدل هذه النتيجة على عدم صحة الفرضية (ه-٢).

وفيما يتعلق بعلاقة (ABNPRODCOSTS) بالمتغيرات الحاكمة، فإن النتائج المعروضة بالجدول رقم (٦)، تفيد وجود علاقة معنوية سالبة بين ذلك المتغير وكل من تركز الملكية (BLOCK)، ونوع مكتب المراجعة (BIG4) وربحية الشركة (COMPROF)، مما يوضح أن زيادة نسبة كبار المساهمين في الشركة، تزيد من الرقابة على سلوك الإدارة، وبالتالي تحد من فرص استغلال الإدارة سلطة اتخاذ القرارات بهدف التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة. كذلك فإن إسناد أعمال المراجعة لأحد مكاتب المراجعة الكبرى، يساعد في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال القرارات المتعلقة بالإنتاج، خوفاً من اكتشاف ذلك بواسطة المراجع. من جانب آخر، فإن الشركات التي يرتفع بها معدل العائد على الأصول، تقل فيها دوافع الإدارة للتلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال القرارات المتعلقة بالإنتاج.

١٠. النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١-١٠ النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- ١- ممارسة إدارات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية للتلاعب في الأرباح الحقيقية بدرجات متفاوتة، وذلك من خلال إدارة الأنشطة الفعلية.
- ٢- انخفاض عدد الشركات التي تمارس إدارتها التلاعب في الأرباح الحقيقية من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية بصورة مبالغ فيها من ٢٨ شركة في ٢٠١٤ إلى ٢٥ شركة في ٢٠١٦.
- ٣- إن عدد الشركات التي يببالغ مديروها في الاعتماد على استغلال سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات التقديرية و/أو الإنتاج للوصول إلى رقم الربح المستهدف يختلف من عام لآخر، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى أن قرار التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركة، يصبح البديل الأفضل أمام الإدارة مقارنة بالتلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات، لانخفاض فرصة اكتشاف ذلك بواسطة المراجعين.
- ٤- وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع (RAM) الذي يعبر عن التلاعب في الأرباح من خلال القرارات المتعلقة بالأنشطة الفعلية للشركة، وكل من حجم لجنة المراجعة (SIZEAC)، وملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة (OWNAC)، ووجود علاقة معنوية سالبة بين ذلك المتغير والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة (FEXPERTAC).
- ٥- وجود علاقة معنوية سالبة بين التلاعب في الأرباح من خلال خفض النفقات التقديرية (ABNDISCEXP) وكل من حجم لجنة المراجعة (SIZEAC)، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة (FEXPERTAC).
- ٦- وجود علاقة معنوية سالبة بين التلاعب في الأرباح من خلال زيادة الإنتاج (ABNPRODCOSTS) واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة (INDPAC)، ووجود علاقة معنوية موجبة بين ذلك المتغير، وكل من حجم لجنة المراجعة (SIZEAC) والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة (FEXPERAC) وملكية أعضاء لجنة المراجعة في أسهم الشركة (OWNAC).
- ٧- نجاح نظرية الوكالة في تفسير العلاقة بين بعض خصائص فعالية لجنة المراجعة وممارسات التلاعب في الأرباح من خلال إدارة الأنشطة الفعلية في الشركات المصرية، على الرغم من فشلها في ذلك في أسواق ناشئة أخرى، مما يؤكد على حقيقة تطور ممارسات حوكمة الشركات في السوق المصرية مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى.

٢-١٠ التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة التطبيقية توصي الباحثة بما يلي:

- ١- ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار ضوابط تتعلق بعدم جواز امتلاك أعضاء لجنة المراجعة أسهما في الشركة، حيث أثبتت نتائج الدراسة الحالية وجود تعارض بين فعالية الدور الرقابي للجنة المراجعة وامتلاك أعضائها أسهما بالشركة.
- ٢- ضرورة اختيار أعضاء لجنة المراجعة بواسطة الجمعية العمومية للمساهمين وليس من خلال مجالس إدارة الشركة، لضمان استقلالية الأعضاء ومن ثم تحسين فعالية دورهم الرقابي والإشرافي على الأداء المالي للشركة وسلوك الإدارة.
- ٣- ضرورة عقد دورات تدريبية لأعضاء لجان المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لتحسين قدرتهم على اكتشاف ممارسات التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات من خلال إدارة الأنشطة الفعلية.
- ٤- ضرورة قيام لجنة المراجعة بإصدار تقرير سنوي، يتم من خلاله تقييم قرارات إدارة الشركة المتعلقة بأنشطتها التشغيلية خلال السنة المالية المنصرمة، ومقارنة تلك القرارات من حيث التوقيتات والمبالغ بالسنوات السابقة بحد أدنى ثلاث سنوات، وتوضيح أثر تلك القرارات على رقم الربحية.
- ٥- ضرورة قيام المراجعين بالاستعانة بنماذج قياس التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات، للتأكد من عدم استغلال الإدارة لتلك الأساليب كبديل للتلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات.

١٠-٣ مجالات البحث المقترحة

- ١- يمكن للدراسات المستقبلية في السوق المصرية أن تقوم بإعادة اختبار نموذج الدراسة بالتطبيق على كل من شركات قطاع الأعمال العام، والقطاع المالي والمصرفي.
- ٢- يمكن إجراء دراسة مقارنة لبيان أثر خصائص فعالية لجنة المراجعة في اكتشاف كل من التلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات، والتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية بالتطبيق على نفس العينة.
- ٣- يمكن إجراء دراسة مستقبلية يتم من خلالها تقييم مدى فعالية الآليات الداخلية الأخرى لحوكمة الشركات، بخلاف لجنة المراجعة في الحد من سلوك التلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية للشركة، ومقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية.
- ٤- يمكن دراسة مدى فعالية استخدام تقنيات التنقيب في البيانات، في اكتشاف التلاعب في الأرباح الحقيقية للشركات.
- ٥- يمكن إعادة اختبار نموذج الدراسة في عدد من الأسواق العربية، ومقارنة النتائج.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

-الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٠١٦)، "الدليل المصري لحوكمة الشركات"، جمهورية مصر العربية.

- زين الدين، سمية باسم صبحي (٢٠١٢)، "قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية والاستحقاقات على أداء المنشأة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس.
- صالح، رضا إبراهيم (٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية- دراسة نظرية تطبيقية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ٣٧٩-٤٣٤.
- مركز المديرين المصري (٢٠٠٥)، "دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية"، نسخة معدلة، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية.
- مركز المديرين المصري (٢٠١١)، "دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية"، نسخة معدلة، وزارة الاستثمار، جمهورية مصر العربية.
- هلال، أحمد كمال بيومي (٢٠١٢)، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح- دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abbott, L. J., Parker, S. and Peters, G. F. (2004). "Audit Committee Characteristics and Restatements", **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, 23(1): 69-87.
- Achleitner, A.K, Gunther, N, Kaserer, C. and Siciliano,G.(2014). "Real Earnings Management and Accrual Based Earnings Management in Family Firms", **European Accounting Review**, Vol.23(3):431-461.
- Adams, R. and Mehran, H. (2003) "Is Corporate Governance Different for Bank Holding Companies?", **Economic Policy Review**, Vol. 9: 123-142.
- Albert, P. (2015) "Do Board Committees Affect Corporate Financial Performance? Evidence from listed companies in Ghana", **International Journal of Business and Management Review**, Vol. 3(5): 14-25.
- American Congress (2002), Sarbanes-Oxley Act, United States of America.
- Anagnostopoulou,S.,C. and Tsekrekos, A.E. (2017),"The Effect of Financial Leverage on Real and Accrual Based Earnings Management", **Accounting and Business Research**, Vol.47(2):191-236.
- Arcot, S., and Bruno, V. (2011). " Silence is Not Golden: Corporate Governance Standards, Transparency and Performance", **Working Paper**, London: Financial Markets Group.
- Baatour, K., Othman, H.B. and Hussainey, K.(2017),"The Effect of Multiple Directorships on Real and Accrual Earnings Management: Evidence from Saudi Listed firms", **Accounting Research Journal**,Vol.30(4):395-412.
- Baxter, P., and Cotter, J. (2009). "Audit committees and earnings quality", **Accounting and Finance**,Vol.49(2): 267-290.
- Bedard, J., Chtourou, S. M. and Courteau, L.(2004), "The Effect of Audit Committee Expertise, Independence, and Activity on Aggressive Earnings Management", **Auditing: Journal of Practice and Theory**, Vol. 23:13-35.
- Benkel, M., Mather, B. and Ramsay, A.(2006),"The Association between Corporate Governance and Earnings Management: Role of Independent Directors", **Corporate Ownership and Control**, Vol.3(4):65-75.
- Blue Ribbon Committee (1999), **Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the effectiveness of Corporate Auditing Committee**, NASD & NYSE.
- Bradbury,M.E., Mak,Y.T., Tan, S.M. (2006), "Board Characteristics, Audit Committee Characteristics and Abnormal Accruals", **Pacific Accounting Review**, Vol.18(2):47-68.

- Brennan, N. (2006), "Boards of Directors and Firm Performance: Is There an Expectations Gap?", **Corporate Governance: An International Review**, Vol. 14: 577–594.
- Byrne, B. M. (2016). **Structural equation modeling with AMOS: Basic concepts, applications, and programming**. Routledge.
- Burnett, B.M., Cripe, B.M. Martin, G. W., and McAllister, B. P.(2012)," Audit Quality and the Trade-off between Accretive Stock Repurchases and Accrual-Based Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol. 87(6): 1861-1884.
- Cadbury Report. (1992), **Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**, London: Gee.
- Carcello, J. V., C. W. Hollingsworth, A. Klein and T. L. Neal (2006), "Audit Committee Financial Expertise, Competing Corporate Governance Mechanisms, and Earnings Management", **SSRN eLibrary**.
- Chan, L.H., Chen, K.C., Chen, T.Y. and Yu, Y.(2015),"Substitution between Real and Accruals-Based Management After Voluntary Adoption of Compensation Claw back Provisions ", **The Accounting Review**, Vol.90(1):147-174.
- Chen, X., Cheng, Q. and Wang, X. (2015), "Does Increased Board Independence Reduce Earnings Management? Evidence from Recent Regulatory Reforms", **Review of Accounting Studies**, Vol. 22, :899-933.
- Cheng, Q., Lee, J. and Shevelin, T. (2015), "Internal Governance and Real Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol.91(4):1051-1085.
- Chi, W., Lisic, L. and Pevzner, M. (2011), "Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?", **Accounting Horizons**, Vol. 25(2):315-335.
- Cohen, D.A. and Zarowin, P.(2010),"Accrual based and Real Earnings Management Activities Around Seasoned Equity Offerings", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.50(1):2-19.
- Cohen, D.A., Dey, A. and Lys, T.Z.(2008), "Real and Accrual- based Earnings Management in the Pre and Post Sarbanes Oxley Periods", **The Accounting Review**, Vol.83(3):757-787.
- Davidson, R, Goodwin-Stewart, J. and Kent, P. (2005),"Internal Governance Structures and Earnings Management", **Accounting and Finance**, Vol.45(2): 241-268.
- DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S. and Reed S. (2002), "Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature", **Journal of Accounting Literature**, Vol. 21:38–75.
- Dhaliwal, D., Naiker, V. C. and Navissi, F.(2010), "The Association between Accruals Quality and the Characteristics of Accounting Experts and Mix of Expertise on Audit Committees", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 27 (3): 787–827.
- Doukakis, L.C.(2014),"The Effect of IFRS Adoption on Real and Accrual-based Earnings Management Activities". **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol.33(6):551-572.
- Ebrahim, M.A.,Faudziah, K.A. and Abdullah, B.F (2014) "The Effect of the Internal Audit and Firm Performance: A Proposed Research Framework", **International Review of Management and Marketing**, vol. 4 (1): 34-41.
- Eisenhardt, K. M. (1989), "Agency theory: An assessment and review", **Academy of Management Review**, Vol.14:57-74.
- Enomoto , M . (2013), "Accrual-Based and Real Earning Management: An International Comparison for Investor Protection", **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vol. 11(3): 183–198.
- Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983)," Separation of Ownership and Control", **Journal of Law and Economics**, Vol. 26(2): 301–325.
- Franz, D. R., HassabElnaby, H. R., and Lobo, G. J. (2014). "Impact of Proximity to Debt Covenant Violation on Earnings Management". **Review of Accounting Studies**, Vol.19 (1), 473-505.
- Ge, W. and Kim, J.B.(2014),"Boards, Take Over Protection and Real Earnings Mngament".**Review of Quantitative Finance and Accounting**. Vol.43 (4):651-682.
- Ghafran, C. and O'Sullivan, N. (2013),"The Governance Role of Audit Committees: Reviewing A Decade of Evidence", **International Journal of Management Reviews**, Vol.15(4):381-407.

- Ghosh, A., Marra, A. and Moon, D. (2010), "Corporate Boards, Audit Committees, and Earnings Management: Pre- and Post-SOX Evidence", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol.37(9&10):1145-1176.
- Gunny, K. A. (2010), "The Relation between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks", **Contemporary Accounting Research**, 27 (3): 855–888.
- Gunny K. A. (2005), "What are the Consequences of Real Earnings Management?", **Working Paper**, University of Colorado.
- Graham, J., Harvey, C. and Rajgopal, S. (2005), "The Economic Implications of Corporate Financial Reporting", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 40 (1-3): 3–73.
- Hardwick, P., Adams, M.B. and Zou, H. (2011), "Board Characteristics and Profit Efficiency in the United Kingdom Life Insurance Industry", **Journal of Business Finance and Accounting**, Vol. 38: 987-1015.
- Hashim, H.A., and Devi, S.S. (2007), "Corporate Governance, Ownership structure and earnings quality: Malaysian evidence. **Research in Accounting and Emerging Economies**, Vol. 8, pp.97-123.
- Henry, D., Bhuiyan, M. and Ullah, H. (2013), "Real Earnings Management (REM) and Accrual Earnings Management (AEM) Around Seasoned Equity Offerings (SEOs) in Australia and Subsequent Operating Earnings Performance", **Financial Markets and Corporate Governance Conference**, 3-5 April.
- Hossain, M., Mitra, S., Rezaee, Z., and Sarath, B. (2011), "Corporate Governance and Earnings Management in the pre- and post-Sarbanes-Oxley Act Regimes Evidence from Implicated Option Backdating Firms", **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, Vol.26: 279-315.
- Huang, H.H., Wang, W. and Zhou, J. (2013), "Shareholder Rights, Insider Ownership and Earnings Management", **Abacus**, Vol. 49 (1): 46-73.
- Iatridis G., Kadorinis G. (2009), "Earnings management and firm financial motives: a financial investigation of UK listed firms", **International Review of Financial Analysis**, vol. 18: 164–173.
- Järvinen, T. and Myllymäki, E.R. (2015), "Real Earnings Management Before and After Reporting SOX 404 Material Weaknesses", **Accounting Horizons**, Vol.30(1): 119-141.
- Jensen, M.C. (1993), "The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems", **The Journal of Finance**, Vol. 48 (3):831-880.
- Jensen, M.C. and Meckling, W.H. (1976), "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", **Journal of financial economics**, Vol.3 (4):305-360.
- Kallamu, B.S.(2015), " Risk Management Committee Attributes and Firm Performance", **International Finance and Banking**, Vol.2(2):1-24.
- Kao, J. L., Wu, D., and Yang, Z. (2009), "Regulations, Earnings Management, and Post-IPO Performance: The Chinese Evidence", **Journal of Banking and Finance**, Vol.33: 63–76.
- Katmon, N. and Al Farooque, O. (2017), "Exploring the Impact of Internal Corporate Governance on the Relation Between Disclosure Quality and Earnings Management in the UK Listed Companies", **Journal of Business Ethics**, Vol. 142: 345-367.
- Kent, P., Routledge, J., and Stewart, J. (2010), "Innate and Discretionary Accruals Quality and Corporate Governance", **Accounting and Finance**, Vol.50: 171–195.
- Kim, J. B., and Sohn, B. C. (2013), "Real Earnings Management and Cost of Capital", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 32(6): 518-543.
- Klein, A. (2002), "Audit committee, board of director characteristics, and earnings management", **Journal of Accounting and Economics**, Vol.33, pp.375-400.
- Krishnan, G. V., Raman, K. K., Yang, K. and Yu. W. (2011), "CFO/CEO-Board Social Ties, Sarbanes-Oxley, and Earnings Management", **Accounting Horizons**, Vol. 25 (3): 537–557.
- Laux, C., and Laux, V. (2009), "Board Committees, CEO Compensation, and Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol.(84): 869-891.

- Lee,H.Y, Mande, V. and Ortman, R. (2004),"The Effect of Audit Committee and Board of Director Independence on Auditor Resignation", **Auditing:A Journal of Practice and Theory**, Vol.23(2):131:146.
- Lin, J. W., and Hwang, M. I. (2010),"Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis" **International Journal of Auditing**, Vol. 14, 57-77.
- Lin, J. W., Li, J. F., and Yang, J. S. (2006)"The Effect of Audit Committee Performance on Earnings Quality", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21(9), 921–933.
- Manowan, P. and Lin, L.(2013),"Dual Class Ownership Structure and Real Earnings Management", **International Journal of Accounting and Finance**. Vol.4(1):86-97.
- Naseem,M.A.(2017),"Board Attributes and Financial Performance: The Evidence From an Emerging Economy", **The Journal of Developing Areas**, Vol.51(3):281-296.
- Ongore, V.O. (2011), "The Relationship between Ownership Structure and Firm Performance: An Empirical Analysis of Listed Companies in Kenya", **African Journal of Business Management**, Vol. 5(2): 2120-2128.
- Osma, B. G., & Noguer, B. G. (2007). "The Effect of the Board Composition and its Monitoring Committees on Earnings Management: Evidence from Spain", **Corporate Governance An International Review**, Vol.15(6): 1413-1428.
- Oyergoba, E.O., Alade, M.E., Idode, P.E. and Oluyinka, I.O. (2017)," The Impact of Board Oversight Functions on the Performance of Listed Companies in Nigeria", **Accounting and Management Information Systems**, Vol.16 (3):268-296.
- Rahman, R. A., and Ali, H. M. (2006),"Board, Audit Committee, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 21(7), 783–804.
- Rahman, M.M., Monniruzaman, M. and Sharif, M.J. (2013)" Tequiques, Motives, Controls of Earnings Management", **International Journal of Information Technology and Business Mngament**, Vol.11(1):22-34.
- Piot, C., and Janin, R. (2007),"External Auditors, Audit Committees and Earnings Management in France", **European Accounting Review**, Vol. 16(2): 429-454.
- Ramachandran, J., Ngete, Z.A., Sambasivan, M. (2015), "Does Corporate Governance Influence Earnings Management? Evidence from Singapore", **The Journal of Developing Areas**, Vol.49 (3):263-274.
- Roychowdhury, S.(2006),"Earnings Management through Real Activities Manipulation",**Journal of Accounting and Economics**,Vol. 42 (3):335–370.
- Salloum, C., Jabbour, G., Digout, J and Gebrayel, E. (2015), "Managerial Dominance Over the Board and Audit Committee Independence in Financial Institutions", **Investment, Management and Financial Innovations**, Vol. 12(4);34-43.
- Sharma, V. D., and. Iselin. E. R(2012), "The Association between Audit Committee Multiple-Directorships, Tenure, and Financial Misstatements", **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 31 (3): 149–175.
- Shleifer, A. and Vishny, R. W. (1997), "A survey of Corporate Governance", **Journal of Finance**,Vol. 52(2): 737–783.
- Sierra Garcia, L., Barbadillo, E.R. and Perez, M.O. (2012), " Audit Committee and Internal Audit and the Quality of Earnings: Empirical Evidence from Spanish Companies", **Journal of Management and Governance**, Vol.16: 305-331.
- Sun, L. and Rath, S. (2009), "An empirical Analysis of Earnings Management in Australia", **International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering**, Vol.3 (7), pp.1682-1698.
- Sun,J, Lan, G. and Liu, G.(2014)," Independent Audit Committee Characteristics and Real Earnings Management", **Managerial Auditing Journal** , Vol. 29(2):153-172.
- Vorst, P. (2015), "Real Earnings Management and Long-Term Operating Performance: The Role of Reversals in Discretionary Investment Cuts", **The Accounting Review**, Vol.91(4): 1219-1256.
- Wilbanks, R.M. Hermanson, D.R. and Sharma,V.D.(2017),"Audit Committee Oversight of Fraud Risk:The Role of Social Ties, Professional Ties, and Governance Characteristics",**Accounting Horizons**,Vol. 31(3):21-38.

- Wilson,, G.R.(2015),"The Effect of Real Earnings Management on the Information Content of Earnings", **Journal of Finance and Accountancy**, Vol 19:1.
- Wuensch, K. L. (2016). "*An introduction to path analysis*", Available: <http://core.ecu.edu/psyc/wuenschk/MV/SEM/Path.pdf>, Accessed 15/5/2017
- Xie, B., Davidson W.N.and DaDalt P. J.(2003), "Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the Audit Committee", **Journal of Corporate Finance**.Vol.9: 295-316.
- Yang, J. S., & Krishnan, J. (2005), "Audit Committees and Quarterly Earnings Management". **International Journal of Auditing**, Vol.9: 201–219.
- Zlata, A. and Roberts, C. (2016),"Internal Corporate Governance and Classification Shifting Practices: An Analysis of UK Corporate Behaviour", **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, Vol.31(1):51-78.
- Zang, A.Y. (2012), "Evidence on the Trade-Off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management", **The Accounting Review**, Vol.87(2):675-703.